



بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

وإعداد رقم: 933/10

مراجعة:

07 SEP 2010

مكتب رئيس البورصة

1090/10

السيد الأستاذ الدكتور/ خالد سرى صيام
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،

أتشرف بأن أبعث لسيادتكم محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك قناة
السويس ، المنعقدتان بتاريخ 10 يونيو 2010 ، مُصدقا عليهما من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق
الحرّة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

6 سبتمبر 2010

طارق قنديل

بنك قناة السويس

ش.م.م

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

بناءً على الدعوة المعلنة بصحيفتي الأهرام والأخبار بعدد كل منهما الصادر في ٢٣ مايو ٢٠١٠ (إخطار أول) وفي ٣٠ مايو ٢٠١٠ (إخطار ثان) مع الأخذ في الاعتبار الاستدراك المشور بصحيفة الأخبار في ٢٤ مايو ٢٠١٠ - والمرسلة أيضاً إلى السادة المساهمين والجهات المعنية المنصوص عليها قانوناً في ٢٣ مايو ٢٠١٠ (بطريق البريد العادي وبمظام التسليم باليد) ، مرفقاً بما ميزانية البنك وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى وإيضاحاتها التتممة وتقريرى مجلس الإدارة ومراقبى حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، ونص مشروعات القرارات المطلوب اتخاذها في المسائل المعروضة على الجمعية ضمن جدول أعمالها (وكان قد تم نشر القوائم المالية المذكورة وأهم إيضاحاتها التتممة ونص تقرير مراقبى الحسابات عن مراجعتها/تحت اعتماد الجمعية العامة العادية/بصحيفتي العالم اليوم (و) المال في ٢٠ مايو ٢٠١٠) ،

ووفقاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة البنك (الصادر بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٠) بشأن دعوة الجمعية العامة العادية للبنك للاتفاق وتحديد مكان وموعد انعقاد الجمعية وجدول أعمالها ، انعقدت الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس (في اجتماعها السنوى العادى الحادى والثلاثين) ، في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق ١٠ يونية ٢٠١٠ (عقب انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك) ، بقاعة رمسيس بفندق رمسيس هيلتون بمدينة القاهرة ،

وذلك برئاسة السيد الأستاذ/طارق فتحى فتدليل - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس

الجمعية - وحضور السادة المساهمين :

من الأشخاص الاعتباريين

المصرف العربى الدولى ،

(حضر ممثلاً له السيد الأستاذ/محمد ابراهيم عبد الجواد - نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف) .

المصرف الليبى الخارجى ،

(حضر ممثلاً له السيد الأستاذ/صلاح الدين محمد الوكوك) .

صندوق التأمين الخاص بالعاملين بمحة قناة السويس ،

(حضر ممثلاً له السيد المحاسب/إبراهيم أحمد إبراهيم كشك - نائب مدير الإدارة المالية بالهبة) .

عدد ٢/



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.

بنك قناة السويس

ش.م.م

٢ - تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس (١٠ يولية ٢٠١٠)

- شركة العالم العربي للاستثمارات المالية ،
(حاضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/محمد فتحى أحمد البربرى) .
 - صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب "عثمان أحمد عثمان وشركاه" ،
(حاضر ممثلاً له السيد المحاسب/أحمد حسن طلعت - عضو مجلس الإدارة المنتدب مدير عام الصندوق) .
 - شركة المهندسين للتأمين ،
(حاضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/محمدى عبد النى عوف - مدير إدارة الاستثمار بالشركة) .
 - شركة الوادى الأخضر للاستثمار والتنمية ،
(حاضر ممثلاً لها السيد المحاسب/ممدوح أحمد البدوى - عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة) .
 - محافظة الهيئة القومية للبريد رقم ٣ ،
(حاضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/عبد الله محمد نبيل) .
 - شركة مصر للتأمين ،
(حاضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/أشرف زكى عبد الحفيظ - أخصائى الأوراق المالية بالشركة) .
 - من الأشخاص الطبيعيين
اثنا وسبعون مساهماً ، منهم أربعة وستون حضروا بطريق الأوصالة ، وثمانية مثلوا بطريق الإنابة .
-

كما حضر الاجتماع :

أعضاء مجلس إدارة البنك

- السيد الأستاذ/عمر محمد الصغير ،
(نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب/ممثل المصرف الليسى الخارجى) .
- السيد الأستاذ/فهمى كمال حنا ،
(عضو مجلس الإدارة المنتدب/من ذوى الخبرة) .
- السيد الفريق/أحمد على فاضل ،
(عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس) .
- السيد الأستاذ/أحمد عبد العزيز أحمد عمران ،
(عضو المجلس عن شركة العالم العربى للاستثمارات المالية) .



٢/٤٤



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the right and several smaller ones on the left.

بنك قناة السويس

ش.م.م

٣ - تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس (١٠ يونية ٢٠١٠)

- السيد الأستاذ/الطيب الصافي الطيب ،
(عضو المجلس عن المصرف الليبي الخارجي) .
 - السيد الأستاذ/على حلمي العيسوي ،
(عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
 - السيد الأستاذ/عادل حلمي السيد سلام ،
(عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
 - السيد المهندس/ابراهيم رشدي محلب ،
(عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعمالين بشركة المقاولون العرب "عثمان أحمد عثمان وشركاه") .
 - السيد الدكتور/محسن طه صادق ،
(عضو المجلس من ذوى الخبرة) .
- واعتذر عن حضور الاجتماع - لارتباطات عمل طارئة - السيد الأستاذ/محمد نجيب الجمل
(عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .

مراقبا حسابات البنك

- السيد الأستاذ/مصطفى محمد راعب (مؤسسة KPMG حازم حسن - محاسبون قانونيون ومستشارون) ،
كما حضر (من المؤسسة) :
 - السيد الأستاذ/حسن يسوي البشة .
 - السيدة الأستاذة/هويدا محمد حلاوة .
- السيد الأستاذ/طارق صلاح أحمد (مكتب BT وحيد عبد الغفار وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون) ،
كما حضر (من المكتب) :
 - السيد الأستاذ/وحيد عبد الغفار .
 - السيد الأستاذ/يسرى أحمد ابراهيم .



تمثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- السيد الأستاذ/قدرى عبد المعطى السيد (الخامس بالإدارة العامة للمشغول القانونية لشركات الأموال بالهيئة) .

... ..

.....



Handwritten signatures and initials in Arabic script.

٤ - تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس (١٠ يونيو ٢٠١٠)

واشتمل جدول أعمال الاجتماع الذى تضمنته الدعوة المعلنه والمرسلة إلى كل من السادة المساهمين أعضاء الجمعية العامة ، والسادة أعضاء مجلس الإدارة ، والسيدى مراقبى حسابات البنك ، وكذا إلى البنك المركزى المصرى ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية - على البنود التالية :

- (١) تقرير مراقبى حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ .
- (٢) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ .
- (٣) التصديق على ميزانية البنك وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، وإبراء ذمة مجلس الإدارة .
- (٤) الإحاطة علماً بالتغييرات الطارئة على تشكيل مجلس الإدارة (للدورة العاشرة) منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٠٩ .
- (٥) تحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠١٠ .
- (٦) الترحيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية ٢٠١٠ .
- (٧) تعيين مراقبى حسابات البنك وتقدير أتعابهما للسنة المالية ٢٠١٠ .

... ..

استهل السيد رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها ، باسم مجلس الإدارة وباسمه شخصياً ، بالسادة مساهمى البنك فى الاجتماع السنوى العادى الحادى والثلاثين لجمعيتهم العامة العادية الموقرة ، بعد أن أتمت جمعيتهم العامة غير العادية أعمالها .

وسارت وقائع الاجتماع - بعد ذلك - على النحو التالى :



(أولاً)

تعيين أمين سر الجمعية وجامعى الأصوات

- عرض السيد رئيس الجمعية ، على السادة المساهمين :
 - تعيين السيد الأستاذ/محمد على سعد الدين ، أمين سر للجمعية ،
 - وتعيين السيدى : الأستاذ/ يحيى الدين التهامى مجاهد (و) الأستاذ/ يحيى حسين محمد ، جامعى أصوات .
- ووافقت الجمعية على التعيين .

.....



Handwritten signatures and initials of the board members and the auditor.

(ثانياً)

إعلان صحة وقانونية انعقاد الجمعية

أقر السادة مراقبا الحسابات وجامعا الأصوات (بمجمعين) بالتوقيع قبل بداية الاجتماع على سجل حضور المساهمين ، وتعيين نسبة الحضور وإبقائها في السجل .
كما أقر السيدان مراقبا الحسابات بمراجعة إجراءات دعوة الجمعية للاجتماع ، والتأكد من سلامة هذه الإجراءات ومطابقتها لأحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للبنك (ذات العلاقة) .
وقد تبين من حصر الأسهم الحاضرة والمثلة في الاجتماع توفر النصاب القانوني اللازم لصحة الانعقاد ، إذ بلغ عدد هذه الأسهم ١٦٥ ٨٩٣ ٨٨٩ سهماً (بنسبة ٨٢,٩٥ % من أسهم رأسمال البنك المدفوع البالغ عددها ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم) ، منها ١٦٥ ٤٩١ ٦٨٠ سهماً (بنسبة ٨٢,٧٥ %) حاضرة بطريق الأصاله (و) ٤٠٢ ٢٠٩ أسهم (بنسبة ٠,٢٠ %) مُثله بطريق الإنابة - وذلك وفقاً للبيان التفصيلي المرفق .

وبناءً على ما تقدم ،

أعلن السيد رئيس الجمعية صحة وقانونية الانعقاد .

وأفتح سيادته الاجتماع ،

بسم الله الرحمن الرحيم

(ثالثاً)

بيان السيد رئيس الجمعية في بداية الاجتماع

أعلن السيد رئيس الجمعية أن إدارة البنك تلقت (أثناء فترة الدعوة لعقد هذا الاجتماع) خمسة خطابات من السادة المساهمين : خطاب من السيد المساهم الأستاذ/محمد عاصم محمد نوار ، وخطاب من السيد المساهم الأستاذ/ممدوح محمد إبراهيم بكار ، وثلاثة خطابات من السيد المساهم الأستاذ/إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم (منها خطاب تحرر بعد انتهاء المهلة القانونية) .



Handwritten signatures and stamps of the board members and the chairman, including the signature of the Chairman of the Board of Directors.

وتحدث السيد رئيس الجمعية في هذا الشأن، إلى السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع، مُوضحاً خلاصة ما تضمنته الخطابات الخمسة من نقاط ، ورد إدارة البنك بشأنها ، على النحو التالي :

أولاً : فيما يتعلق بخطاب السيد المساهم الأستاذ/محمد عاصم محمد نوار ،

وخطاب السيد المساهم الأستاذ/ممدوح محمد إبراهيم بكار :

تضمن الخطابان (في مجملهما) عدداً من الأسئلة والاستفسارات الموضوعية بشأن : موعد انعقاد الجمعية ، زيادة رأس المال ، صندوق استثمار البنك ، وبعض المسائل المتعلقة بحجم النمو وكفاءة الأداء وخطة البنك .

وتُجمل الرد على تلك الأسئلة والاستفسارات ، فيما يلي :

(١) بالنسبة لموعد انعقاد الجمعية : تعود دعوة الجمعية للانعقاد هذا العام في هذا التاريخ إلى الانتظار لحين إتمام إجراءات تسجيل زيادة رأس المال ، والتي استغرقت بعض الوقت لحين إيجاد حل لمشكلة حيازة البنك لفرعه بمدينة شرم الشيخ ، والمطلوب تحويلها من حيازة بالتملك إلى حيازة بحق الانتفاع ، وفقاً للقواعد العامة المستحدثة في هذا الشأن .. وقد تم الحصول على الموافقة اللازمة (لمد مهلة تقدم القوائم المالية) من الجهات المختصة ، وذلك للأسباب الموضوعية الخارجة عن إرادة البنك والتي اقتضت بما هذه الجهات .

بالنسبة لزيادة رأس المال : ذكرنا في ختام مناقشات جمعية العام الماضي ، أنه فيما يتعلق بعملية زيادة رأس المال ، فهي وإن كانت غير مطروحة على جدول أعمال الجمعية ، إلا أنها سوف تُدرس وتُناقش في مجلس الإدارة ، لأهميتها وضرورتها في تحقيق هدف المرحلة الذي نسعى إليه، وباعتبار أن المجلس هو صاحب الاختصاص فيها ، لكونها زيادة في رأس المال المصدر والمدفوع في حدود رأس المال المرخص به .

(٣) بالنسبة لصندوق استثمار البنك : يُظهر الإيضاح رقم (٣٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (ص ٦٤ من كتيب الاجتماع) البيانات الخاصة بكل صندوق من الصناديق ، وذلك علماً بأن حصة البنك في الصناديق التي يقوم بإنشائها غير مسموح باستردادها طالما أن الصناديق مستوفاة شروط استمرارها .

٧/٥٥٥





(٤) بالنسبة للمسائل المتعلقة بحجم النمو وكفاءة الأداء وخطة البنك : سيتم الرد على الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بما ، من خلال الإيضاحات التي سوف تشملها كلمتنا عن الموقف على صعيد العام الذي مضى ، والرؤية على صعيد الفترة القادمة ، وذلك عند نظر البندين الثاني والثالث من جدول الأعمال .

ثانياً : فيما يتعلق بالخطابات الثلاثة للسيد المساهم الأستاذ/إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم :

تضمنت الخطابات الثلاثة (في مُحملها) ما يلي :

(١) مُطالبة مراقبي الحسابات بأن يُعدها تقريرهما إلى المساهمين بالشكل التفصيلي المنصوص عليه في المادة (٨٤) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، مع مطالبة الجمعية بتفعيل أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون ، من ناحية مسئولية مراقبي الحسابات عما يرد في تقريرهما عن محفظة الائتمان والمخاطر الناتجة عن الائتمان والاستثمارات، وأن للجمعية أن تطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات التحقيق في أي قصور في التقارير المقدمة من مراقبي الحسابات .

(٢) مُطالبة إدارة البنك بموافاته بالبيانات المنصوص عليها في المادتين (٢١٩) و (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وغيرها من البيانات والمستندات .

(٣) طلب عرض المسائلين التاليين على الجمعية : النظر في عزل مراقبي الحسابات ، وفي عزل مجلس الإدارة ، وإقامة دعوى المسئولية عليهم ، للأسباب التي أوردها السيد المساهم في طلبه .

(٤) وأخيراً عرض بعض التعليقات وجهات النظر ، والتي لا تُعتبر من قبيل الأسئلة المنصوص عليها في المادة (٢٢٤) من اللائحة المذكورة .

ونوضح في معرض الرد على ما تقدم ، ما يلي :

(١) بالنسبة للجزء الخاص بتقرير مراقبي الحسابات ، فقد تم إحاطته إليهم ، وسوف يتولون الرد عليه عند نظر البند الأول من جدول الأعمال .

(٢) أشارت إدارة البنك - في أوراق الدعوة للاجتماع - إلى أنها تضع تحت تصرف السادة المساهمين البيانات والمستندات المنصوص عليها في المواد (٢١٩) و (٢٢٠) و (٢٢١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك لإطلاعهم الخاص بمقر الإدارة العامة للبنك (قطاع الشئون المالية) ، وفقاً لأحكام المادة (٢٢٢) من اللائحة المذكورة .. وقد اطلع السيد المساهم على البيانات والمستندات المتاحة لجميع المساهمين ، وذلك بالقدر الذي لا يضر بمصالح البنك .

8/3/2010



Handwritten signatures and initials in Arabic script, including a large signature that appears to be 'عبدالله' and another that appears to be 'محمد'.

(٣) عدم إمكان إدراج مسألتي عزل مراقبي الحسابات وأعضاء مجلس الإدارة وإقامة دعوى المسئولية عليهم ، في جدول أعمال الجمعية ، لعدم استيفاء متطلبات القانون بالنسبة لذلك .
(٤) وأخيراً أنه يُمكن للسيد المساهم عرض وجهات نظره أمام الجمعية ، عند المناقشة الموضوعية لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية ، في إطار البندين الثاني والثالث من جدول الأعمال ، وفي الحدود التي رسمتها المادة (٢٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وأحيطت الجمعية علماً بما تقدم .

(رابعاً)

عرض تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
والرد على الطلب الموجه إليهما من أحد المساهمين

طلب السيد رئيس الجمعية ، إلى السيدين مراقبي حسابات البنك ، عرض تقريرهما عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (الذي يتضمنه البند الأول من جدول الأعمال) ، والرد على الطلب الموجه إليهما من السيد المساهم الأستاذ/ إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم (فيما يتعلق بإعداد التقرير) .
وفي إطار ذلك ،

أولاً : عرض السيد الأستاذ/مصطفى راغب (مؤسسة KPMG حازم حسن) بنود تقرير مراقبي الحسابات إلى مساهمي البنك (المؤرخ ٥ مايو ٢٠١٠) ، والذي كان قد سبق نشره مع القوائم المالية (تحت اعتماد الجمعية) ، كما سبق إرساله إلى السادة المساهمين (ضمن أوراق الدعوة للاجتماع) ، وتم إدراجه بكتاب الاجتماع (على النحو الوارد بالصفحتين ١١ و ١٢ منه) .. وأشار سيادته إلى أن هذا التقرير (كما يُلاحظ) يُعطي رأياً حالياً من أي تحفظات .

ثانياً : تولى سيادته الرد أمام الجمعية على طلب السيد المساهم الأستاذ/إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم - فيما يتعلق بأن يتم إعداد تقرير مراقبي الحسابات إلى المساهمين بالشكل التفصيلي المنصوص عليه في قانون البنك المركزي - بما يلي :

- أن المادة (٨٤) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ - والتي أشار إليها السيد المساهم في طلبه - هي تتعلق بالتقرير التفصيلي الذي يتعين على مراقبي حسابات أي بنك تقديمه إلى البنك المركزي المصري ، في موعد مُحدد ، حتى يتم



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the right and several smaller ones on the left.

اعتماد القوائم المالية للبنك المعنى قبل انعقاد جمعياته العامة .. وفي هذا التقرير التفصيلي يشهد مراقبا الحسابات بشأن عدة مسائل ، من بينها مدى كفاية المخصصات .. أما بالنسبة للتقرير المنشور المقدم إلى المساهمين ، فإنه يُعد طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، والتي هي مُطابقة لمعايير المراجعة الدولية ، وحيث تقتصر الملاحظات التي تُوضع في هذا التقرير على المسائل التي لا بد من التنويه عنها ، كالمسائل التي تؤثر على المركز المالي للبنك ، ومن أمثلة ذلك تحفظاتنا التي كما نضعها في تقاريرنا في السنوات السابقة .. وفي تقديرى أن يضم التقرير المنشور كل التفاصيل هو أمر ليس في صالح البنك ، من حيث أنه يُمكن أن يضر بالبنك من ناحية المودعين ومن ناحية المراسلين .

- أنه فيما يتعلق بمسألة مدى كفاية المخصصات - ولكي تكون الجمعية على علم - فإننا أشرنا في تقريرنا التفصيلي المقدم إلى البنك المركزى المصرى إلى ثلاث نقاط .. النقطة الأولى : أنه من رأينا أن مخصص القروض في ٢٠٠٩/١٢/٣١ هو مخصص كاف طبقاً للوضع في تاريخه .. النقطة الثانية : أن استثمارات البنك سوف يتم في عام ٢٠١٠ تقييمها على أساس القيمة العادلة وليست القيمة الدفترية التي يتم التقييم الحالى على أساسها ، وفي ضوء هذا التقييم يُحدد إذا كان هناك اضمحلال في هذه القيم من عدمه .. النقطة الثالثة : أن البنك يقوم حالياً بإجراء تقييمات حديثة لكل الأصول التي آلت ملكيتها إليه ، وبالتالي فإن هذه التقييمات لو أثبتت أن هناك انخفاضاً في قيمتها فسوف تتأثر به السنة المالية ٢٠١٠ .

- أنه بالإضافة لما تقدم ، يُوضح أنه لم يوجد لدى مراقبى الحسابات ، في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ ، ما يشير إلى وجود عجز في مخصصات البنك المتعلقة بالتواحي الثلاث المتقدمة (القروض/الاستثمارات/الأصول) ، وذلك إلى أن تظهر نتائج تطبيق قواعد البنك المركزى الجديدة ، التي تُنفذ اعتباراً من يناير ٢٠١٠ ، والتي تشمل (إلى جانب ما يتعلق منها بالاستثمارات والأصول) حساب مخصص القروض على أساس التدفقات النقدية المنتظرة من القروض .. كما أنه يُوضح أن كل البنوك بدون استثناء تقوم بدراسة المخصصات في كل سنة ، وتقوم بتدعيمها أو عدم تدعيمها حسب تغير الأحوال .. وبالنسبة لمخصص القروض في البنك ، فإنه يؤكد مرة أخرى أنه مخصص كاف طبقاً للوضع في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، وأنه يرجو أن يحدث في عام ٢٠١٠ تحسن في وضع بعض القروض

١٠/٥٥٥



١٢/٥٥٥

الكبيرة التي تحدثت فيها مرافيا الحسابات مع إدارة البنك ، والتي لو حدث فيها التحسن المطلوب لتحققت للبنك نقلة كبيرة .. إنما إذا أسفرت الدراسة في نهاية العام (عام ٢٠١٠) عن حاجة المخصص إلى تدعيم ، فسوف يتم التدعيم المطلوب ، وذلك أمر لا شك فيه .. وهذا مع العلم بأن كل القروض المكون لها مخصصات هي قروض قديمة وليست قروضا جديدة .

ثالثاً : تحدث السيد المساهم الأستاذ/إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم ، موضحاً أن كل ما يرحوه من مراقب الحسابات الإقصاح الكامل للمساهمين عن أوضاع البنك .

رابعاً : تحدث بعد ذلك السيد المساهم الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العيوطى ، فأشار إلى أنه يرى أن هناك عدم شفافية في تصوير بند الاحتياطيات في الميزانية ، وفي تصوير بند ضريبة الدخل في قائمة الدخل .. فبالنسبة للأمر الأول ، فإنه يلاحظ أن الاحتياطيات الظاهرة في الميزانية تحت حقوق الملكية بمبلغ ١١٨ مليون جم ، تتضمن مبلغ ٩٤ مليون جم عبارة عن مخصص لهبوط الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، والذي كان يجب أن يُخصم من البند الخاص بتلك الاستثمارات الظاهر في الميزانية بمبلغ ١,٨ مليار جم ، ولأعلى على الاحتياطيات كأنه حقوق ملكية للمساهمين .. وبالنسبة للأمر الثاني ، فإنه يلاحظ أن الإعفاء الضريبي على أذون الخزانة وقد انتهى في عام ٢٠٠٩ ، فكان من المفروض إيضاح ذلك كهبوط في الإيرادات بمقدار الضريبة السئ خصمت من المنبع بمبلغ ٥١ مليون جم ، وهو الأمر الذي لم يتم ، وحيث تم بدلاً من ذلك رد الضريبة للإيراد ، ووضعها بعد ذلك أمام بند ضريبة الدخل ، وقد أدى ذلك إلى ظهور صافي الخسائر قبل الضريبة بمبلغ ١٤٦ مليون جم ، بينما يبلغ في حقيقته ١٩٧ مليون جم ، وهذا المبلغ يمثل خسارة البنك الحقيقية في التشغيل .

خامساً : تولى السيد الأستاذ/مصطفى راضى (مؤسسة KPMG حازم حسن) - بناءً على طلب السيد رئيس الجمعية - الرد على ما أثاره السيد المساهم الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العيوطى (على النحو المقدم) ، موضحاً ما يلى :

- فيما يتعلق باحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، فإن تعليمات البنك المركزى المصرى تقضى في هذا الخصوص بما يلى : إذا كانت القيمة العادلة لهذه الاستثمارات أعلى من القيمة الدفترية ، فإن الفرق يُعلى على حقوق المساهمين ، ولأعلى على قائمة الدخل .



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the right and several smaller ones on the left.

- بالنسبة للضريبة على أذون الخزانة ، فإنه طبقاً لما يقضى به قانون ضريبة الدخل وتعليمات البنك المركزي المصرى ، يكون الوضع كالاتى : عندما يكون هناك أرباح تُستحق عليها ضريبة دخل ، فيتم خصم الضريبة على أذون الخزانة من ضريبة الدخل المستحقة .. وعندما يكون هناك خسائر ، وبالتالي لا يكون هناك ضريبة دخل ، فتصبح الضريبة على أذون الخزانة ضريبة قطعية وغائية ، تُحمل على قائمة الدخل ، ولا تُخصم من ضريبة الدخل المستحقة عن السنوات القادمة .
- أن البنك (كإدارة ومراقب حسابات) يسير في عمله طبقاً للقوانين والتعليمات المنظمة في هذا الشأن ، كما أن كل البنوك تسير على هذا الأساس في تصوير القوائم المالية ، وأن هذه كلها أمور ليس فيها وجهات نظر .
- وأحيطت الجمعية علماً بما تقدم .

(خامساً)

كلمة السيد رئيس الجمعية

عن الموقف على صعيد العام المنتهى (و) الرؤية على صعيد الفترة القادمة

أوضح السيد رئيس الجمعية أنه قد يكون من المفيد - قبل فتح باب المناقشة في تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للبنك المعروضين على الجمعية - إلقاء الضوء على عدد من النقاط الهامة (فيما يتعلق بالموقف على صعيد العام الذى مضى/الرؤية على صعيد الفترة القادمة) ، والتي تتضمن في نفس الوقت الرد على الاستفسارات الواردة في خطاب السيد المساهم الأستاذ/محمد عاصم محمد نواز والسيد المساهم الأستاذ/محمد إبراهيم بكار (بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بحجم النمو وكفاءة الأداء وحطة البنك) .

كما يلي نص كلمة السيد رئيس الجمعية :

في العام الماضى قد اتفقتنا على النقاط الآتية :

- أن بنك قناة السويس هو بنك رائد بين بنوك القطاع الخاص التى ظهرت في أواخر التسعينيات ، وظل في مركز متقدم بين تلك البنوك حتى أوائل التسعينيات .
- ولظروف عامة وخاصة بدأ البنك في التراجع نسبياً من عام لآخر ، بدءاً من منتصف التسعينيات .



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the right and several smaller ones on the left.

- وبات لدي البنك مشكلة قديمة ومتراكمة في محافظه وكان لابد من مواجهتها ، ولا يخفى أن قدم المشكلة وتراكمها لابد وأن يستلزم وقتاً وجهداً في معالجتها وتخطيها .
- ولعل ما حدث في الألفينيات من إعادة تنظيم وإصلاح شاملين للجهاز المصرفي ككل ، وما أصبح قائماً من متطلبات فنية ورقابية ، أظهر بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً ما كان موجوداً من مشاكل قديمة .
- ولقد واجهت بنوك عديدة في تلك الفترة عدة مصاعب من بينها بنك قناة السويس ، إلا أن بنك قناة السويس كان أحسن حظاً وأكثر صلابة في مواجهة تلك الظروف التي انتهت بينوك كثيرة - من التي واجهتها مصاعب مالية وفنية بها - إلى الاندماج أو الاستحواذ .
- وقد كنت قد طرحت علي حضراتكم في العام الماضي هنا أننا ليس أمامنا إلا أن نسلك مسيل البناء وإستكمال إعادة الهيكلة وتدعيم البنيان ، وهو طريق شاق نسبياً ويحتاج إلى جهد ووقت ، ولكن نتائجه أضمن وأفضل وأكثر دواماً وإستمراراً ، وكنتم معي في هذا الاتجاه ، وانتبهنا إلى أننا "نستهدف بنك قطاع خاص قوي يُنافس البنوك الأخرى في القطاع المصرفي" .
- والآن وبعد مضي عام ، أرجو أن أضع تحت نظر حضراتكم رصداً للموقف والرؤية على صعيدين: صعيد العام الذي مضى ، وصعيد الفترة القادمة .

أولاً: صعيد العام المنتهى



في تقرير مجلس الإدارة ، والأرقام المعروضة على حضراتكم ، الكثير مما يُدلل على أحداث العام وتطوراته - ولكن يعني أن أركز على سنة ملامح رئيسية هامة بدت بوضوح في العام المنتهى -

١. الملمح الأول المتعلق بقوة أسس ودعائم الهيكل المالي والتمويلي للبنك ، هو حقوق ملكية تصل إلى حوالي ٢ مليار جم ، وتُعطي للبنك رافعة مالية قوية تُصنّفه من حيث القدرة الرفع المالي بين صفوفه بنوك القطاع الخاص في مصر ، كما تُمكنه من حيث القدرة على الانتشار وفتح الفروع من مضاعفة عدد الفروع الحالي ، وكلاهما سواء قدرة الرفع المالي أو قدرة التوسع أفقياً يضع البنك على بداية صحيحة وقوية للتوسع والنمو والإنطلاق . ويُكمل هذا الملمح ارتفاع ملحوظ في جودة أصول البنك وخاصة محافظه ، بما تم من تحصيلات من أصول غير ملزمة بحوالي ٤٤٥ مليون جم ،

١٢/٤٥٥.....



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the right and several smaller ones on the left.

وبما دُعيت به المخصصات بمبلغ ٣٩٥ مليون جم أصبحت تغطي بشكل رئيسي أهم جوانب مخاطر التوظيف في نهاية عام ٢٠٠٩.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن تحمل قائمة الدخل بمبلغ دعم إضافي لمخصصات القروض بمبلغ ٢٠٠ مليون جم ، كان إستيفاء لمتطلبات الفحص الفنية ، وتطبيقاً لقواعد تصنيف الجدارة الإئتمانية ، والحالات ضمن محفظة القروض القديمة والقائمة منذ ما يزيد على عشر سنوات ، وكانت مصنفة في الديون غير المنتظمة ، لكن إستكمال خصصاتها بما يتطابق مع درجة الجدارة الإئتمانية المصنفة عليها هو الذى يُستوفى حالياً طبقاً للترتيبات المقبولة من البنك المركزى . هذا من جانب ، ومن جانب آخر يلزم التنويه عن أنه منذ بداية عام ٢٠١٠ وخلالها سوف يتم تطبيق مجموعة من المعايير والمبادئ المتعلقة بتطوير وعرض القوائم المالية للبنوك - مُستقاة من المعايير الدولية ومُقررة من البنك المركزى المصرى - تعتمد بالدرجة الأولى على تحديد القيمة العادلة والحالية لأصول البنك وخصومه ، بما يستلزم إعادة تقييم المحافظ والإستثمارات والضمانات المقدمة من العملاء ، على أساس القيمة العادلة لتلك الأصول والإستثمارات ، وكذا التدفقات النقدية المتوقعة للديون والضمانات ، وهو ما قد ينتج عنه فروق عن القيمة الدفترية بما يؤدي إلى تأثيرات على قائمة الدخل . ومن ثم سيكون عام ٢٠١٠ (إن شاء الله) في تقديرنا هو العام المتسم لما يستلزمه المركز المالى من دعم ومسايمة للقواعد والمعايير المالية والفنية والرقابية .

الملمح الثاني وهو نمو ودائع العملاء بمبلغ ٦٠٣ مليون جم أى بنسبة ٥,١٢% عما كانت عليه في العام السابق، مع تغيير نوعى في هيكل الودائع سيتضح من قرائنكم التفصيلية للتقرير في هذا المجال.

الملمح الثالث وهو ما كان إنعكاساً للملمحين الأول والثاني واللذين أثرا على مصادر أموال البنك بمبلغ ١,٦ مليار جم ، تُرجحت هذه الزيادة بإرتفاع في رقم أصول البنك في الجانب المناظر بحوالى مبلغ مليار جم ، وهو ما يمثل نسبة ٧,١٤% عن العام السابق .

الملمح الرابع وهو ذو أهمية قصوى ، والذي يُظهر تحسناً نوعياً في كفاءة وفعالية الأداء ، ظهر بوضوح في إرتفاع ونمو الإيرادات المتكررة الناتجة عن النشاط بشكل ملموس يُستهدف إستقراره وزيادته ، مع عدم إغفال أهمية وجود إيرادات أخرى غير متكررة بما يُنجز في مجال التسويات والتحصيلات من الديون والأصول والتي بلغت ٤٤٥ مليون جم خلال العام المنتهى .



Handwritten signatures and initials at the bottom of the page, including a large signature on the left and several smaller ones on the right.

وعودة مرة أخرى لنمو الإيرادات المتكررة من النشاط الجاري ، والتي زادت خلال العام المنتهى بمبلغ ١٢٨ مليون جم ، أى بنسبة ٥٠% تقريباً عما كانت عليه في العام المقارن - فقد أتت هذه الزيادة تحسناً ملموساً في معدلات الكفاءة والفاعلية ، وهي على وجه الترتيب :

العائد / الأصول	٣٢٦,٢+ %
العائد / حقوق الملكية	٣٢١,٢+ %
العائد المحصل / العائد المدفوع	١٣,٣+ %

وقد يكون النقص في بعض البنود من زاوية قياس النمو جاءت بالسلب مثل :

- انخفاض عائد القروض والأرصدة لدى البنوك بنسبة ٥٨,٤% (مبلغ الخفض حوالي ٣٥٤ مليون جم) .

- انخفاض صافي العائد بنسبة ٤,٥% (مبلغ الخفض حوالي ١٢ مليون جم) .

- انخفاض صافي الإيراد بنسبة ٣٨% (مبلغ الخفض حوالي ٣٠١ مليون جم) .

- زيادة المصروفات الإدارية بنسبة ١١% (مبلغ الزيادة حوالي ٢٤ مليون جم) .

ولكن قراءتها تحليلياً ترد كالتالي :

أن الانخفاض الأساسي في البند الأول يرجع إلى التحول من توظيف فائض الموارد النقدية، من التوظيف بحسابات البنوك إلى التوظيف في أذون الخزانة والسندات ، والتي حققت زيادة في الإيراد قدرها ٢٢٥ مليون جم - فضلاً عن تمتع عام ٢٠٠٨ بعوائد ديون تبلغ ١٢٩ مليون جم ، لم يرد مثلها في عام ٢٠٠٩ ، بسبب تمهيش عائدها خلاله (خلال هذا العام ٢٠٠٩) .

أما البند الثاني فتفسره يرجع إلى أن التعديلات التي تطرأ على سعر الكوريدور بمعرفة البنك المركزي (وكانت عدة مرات خلال عام ٢٠٠٩ وجميعها بالإنخفاض) تؤثر على أسعار الفوائد المدينة (المحصلة) بسرعة أكبر من تأثيرها على الفوائد الدائنة (المدفوعة) - وحيث أن صافي العائد هو الفرق بين المدينة والدائنة ، لذا جاء الإنخفاض الظاهر في رقم صافي العائد .

١٥/٤/٢٠١٠



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page, including a large signature and a smaller stamp.

* والبند الثالث يرجع إلى وجود إيرادات إستثنائية في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٤١٣ مليون ج.م ناجمة عن بيع إستثمارات ، وهي إيرادات غير متكررة ولم يكن هناك نظير لها في عام ٢٠٠٩ .

* والبند الرابع فإن الزيادة في المصروفات الإدارية بنسبة ١١% تأتي في السياق الطبيعي لمعدلات الزيادة الدورية ، حيث أن هناك سنوياً إرتفاعاً لتكلفة العمالة بما يتقرر في بداية كل عام ، كذلك في معدلات التضخم التي تؤثر على أسعار المواد والأدوات والخدمات ، فضلاً عما تستلزمه الفروع الجديدة المضافة إلى فروع البنك خلال عام ٢٠٠٩ من نفقات إضافية .

٥. الملمح الخامس المتعلق بنقل البنك كاملاً بكل فروعه ومركزه الرئيسي على نظام آلي ومعلوماتي موحد وحديد ، وهو ما سيوفر للبنك قدرة تكنولوجية عالية تُماثل المتاح لبنوك المقدمة ، وتُتيح له آفاقاً في تمييز نوعية وتنوع وسرعة أداء خدماته ومنتجاته لعملائه في جانب ، وتُساعد الإدارة على جودة التخطيط والإشراف والمتابعة والرقابة في جانب آخر - فضلاً عن قيام البنك باستحداث خدمة مركز الاستعلام الآلي (Call Center) والذي بدأناه في أواخر عام ٢٠٠٩ .

٦. الملمح السادس وهو المتعلق بحصة البنك السوقية التي تدعمت في أوجه متعددة بفعل ثلاثة عوامل هي : زيادة رأس المال بمبلغ مليار ج.م ، زيادة المخصصات من الإيرادات بمبلغ ١٩٥ مليون ج.م ، زيادة الودائع بمبلغ ٦٠٣ مليون ج.م - أي بحملة موارد جديدة بمبلغ تقريباً ١,٨ مليار ج.م .

أما الأوجه التي تحسنت معها حصة البنك سوقياً فقد جاءت على النحو التالي :

	٢٠٠٩ ←	← ٢٠٠٨	
حصة أصول المركز المالي	١,٦٢%	١,٤%	نسبة نمو ١٥,٧%

واستطاع البنك المحافظة على نسبة حصته في الودائع (رغم المنافسة الشرسة) وهي ١,٥% ، كما احتفظ بنسبته في القروض وهي ٢% - وإن كان هناك التغير النوعي في هيكل الودائع من حيث تحسن نسب القطاعات والأجال والعملاء ، كذلك في القروض من حيث إتمام



Handwritten signatures and initials of the board members and management, including the Chairman and the General Manager.

التحصيلات من القروض غير المنتظمة بمبلغ ٤٤٥ مليون ج.م ، وتدعيم المحصنات بمبلغ ٣٩٥ مليون ج.م ، واستطاع البنك أن يستعوض قيمة ما حصله وما كُون من محصنات تقريباً بديون جديدة جيدة .

ولعل هذا الملمح يبدو واضحاً في زيادة إيرادات النشاط المتكرر ، من ٢٥٦ مليون ج.م عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨٤ مليون ج.م عام ٢٠٠٩ ، بنسبة نمو وصلت إلى ٥٠% .

ومن المعلوم أن البنك شأنه شأن البنوك الأخرى خضع لأول مرة في عام ٢٠٠٩ لدفع ضريبة دخل على عائد أذون الخزانة والسندات بمبلغ ٥١ مليون ج.م تقريباً ، وهو يتساوى في الخضوع مسأله مثل الأخرين ، ولكنه يختلف من زاوية محددة (وهذه نقطة مهمة جداً) وهي أن البنوك الأخرى التي لديها صافي ربح يخضع لضريبة الدخل تُعيد المحاسبة على ما دفعته من ضريبة أذون وسندات عند المنبع ، بينما يكون الوضع لدينا هو أن ما دُفع أصبح نهائياً . وقد يرد للذهن ، لماذا إذن الاستثمار في أذون الخزانة طالما أنها خضعت للضريبة ؟ والإجابة ببساطة أن إيرادات الأذون والسندات كان معقياً على وجه الاستثناء من ضريبة الدخل دون باقي الإيرادات من أوجه النشاط الأخرى ، ثم أُلغى هذا الإعفاء ، ومن ثم لا يُمكن التوقف عن التوظيف بالأذون والسندات لمجرد خضوعها للضريبة لأن إيرادات كافة أوجه النشاط الأخرى خاضعة جميعها للضريبة ، وقرار التوظيف في أى من قنوات التوظيف يرجع إلى عاملي المخاطرة والعائد ومدى التلازم بينهما بما يُحقق الربح المناسب للبنك .

ثانياً : صعيد الفترة القادمة

تتركز أهدافنا إستراتيجياً حول الآتي :

إستكمال خطة التطوير والهيكلة وإعادة البناء ، وتتضمن رفع كفاءة شبكة الفروع القائمة بما يتلاءم مع أهداف المرحلة القادمة ، من حيث قطاعات العملاء المستهدفين سوقياً ، وجودة الخدمات المؤداة من خلالها - مع إستهداف فتح فروع جديدة بذات المواصفات .

وتستهدف خطة الإدارة في هذا الإنجاء إظهار الانطباع الذهني والبصري لمستقبلي ومرئادي وحدات البنك ومقاربه ، بحيث تبدو شخصية البنك معمارياً واحدة أينما كان -



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the left and several smaller ones on the right.

فضلاً عن تحسين أماكن خدمة العملاء داخل كافة الوحدات وإعادة تقسيمها ، بما يخدم خطة تطوير الأعمال وقطاعات العملاء المستهدفين سوقياً وقاعدة العملاء الحاليين للبنك . ومن المخطط أن يكون ذلك خلال عامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ، أن البنك منذ تأسيسه وحتى الآن يتعامل أساساً مع شركات ، ولم يقتحم بعد مجال التجزئة المصرفية الذي يتعامل مع الأفراد من خلال أوعية إيداعية وخدمات مصرفية وقروض شخصية جديدة ، ويُحقق للبنك ربحية أعلى تمكنه من قبول ودائع بسعر أعلى .. وبالتالي فلا بد أن يكون هناك تركيز على إنشاء قطاع قوى في البنك للتجزئة المصرفية .. وأنه من هنا كان اهتمامنا بتغيير شكل الفروع وإعادة تقسيمها من الداخل ، بحيث يكون لدى البنك أماكن مناسبة لخدمة العملاء ، يُمكن من خلالها استقطاب قطاع من العملاء ، لم يكن مُستقطباً من قبل ، ولم يكن محل تركيز من قبل .

هذا من حيث شبكة العمليات ، إلا أنه من الضروري مواكبة تطوير البنية البشرية ورفع فعاليتها الفنية والإدارية والتسويقية .

وتأتي عملية تطوير المنتجات والخدمات ، وإضافة الجديد في مجالها ، ذات أهمية قصوى في تحقيق أهداف البنك ، إضافة لما ذكر من قبل في مجال الفروع والموارد .

ترجمة كل متطلبات ومكونات بازل II ، وكافة القواعد والمعايير الفنية والرقابية ، إلى تطبيقات وآليات تعمل في مجالات التنظيم والتخطيط والرقابة والمتابعة ، وبكل العناصر المتداخلة والمتعلقة بها ، من بشر وأساليب وسياسات ، بما يوائم بين البنك وباقي البنوك المنافسة ، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي ، كذلك مع جهات الرقابة المختلفة .

وتستهدف خطة الإدارة في هذا الإتجاه ، تعميق دور الخدمات الإلكترونية ، وتوظيف كافة إمكانات النظام الآلي الجديد ، وخاصة في مجال مخاطر التشغيل (العمليات) ، وعلى وجه العموم وضع منظومة مخاطر كاملة تُغطي كافة الجوانب الائتمانية والتشغيلية والسوقية ، وذلك بالاستعانة بأحد بيوت الخبرة الأجنبية في هذا المجال . ومن المخطط أن يكون تنفيذ ذلك خلال عامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ .

وتأتي عملية تحسين حصة البنك السوقية كهدف إستراتيجي في كافة المجالات ، سواء الودائع/ القروض/الخدمات المصرفية/الإيرادات/المصرفيات/الربحية .



Handwritten signatures and initials in Arabic script, including the name 'محمد مصطفى' (Mohamed Mostafa).

ولن يتأتى هذا التحسن إلا باستمرار خطة تدعيم شبكة الفروع ، وشبكة الحاسب الآلى والمعلوماتى ، ورفع مستوى العاملين ، وتنوع خدمات ومنتجات البنك ، وتنوع القطاعات المستهدفة سوقياً مثل قطاعى التجزئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، إضافة إلى قطاع الشركات - كل ذلك في إطار سياسة شاملة للمخاطر بأنواعها . وهذا من المخطط إقامه خلال الأعوام الثلاثة القادمة .

٤ . أن تاتى نتائج التشغيل المستهدفة بما يُرضى كل الأطراف ذات العلاقة والإرتباط ، سواء وبالدرجة الأولى مساهمو البنك كبارهم أو صغارهم بما يتظرونه من عوائد على استثمارهم في البنك ، أو كانوا العملاء بما يتظرونه من أرقى خدمة وأعلى نسب عائد أو أقل تكلفة لمعاملتهم ، أو في النهاية على الأصدقاء المصرفية والإقتصادية والإجتماعية .

ولن يتأتى كل ما تقدم بدون مساندتكم واستمرار دعمكم .. والله ولى التوفيق .. وشكراً.

(سادساً)

مناقشات الجمعية

أعلن السيد رئيس الجمعية - بعدما تقدم - فتح باب المناقشة في تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مركزه المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (الذى يتضمنه البند الثانى من جدول الأعمال) ، والقوائم المالية السنوية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (موضوع البند الثالث من جدول الأعمال) ، والذان قد تم إرسالهما من قبل إلى السادة المساهمين (ضمن أوراق الدعوة للاجتماع) ، والمدرجان بكتيب الاجتماع (من صفحة ١٣ إلى صفحة ٦٤) .

وقد بلغ عدد المساهمين المشاركين في المناقشة أحد عشر مساهماً (من الأفراد) ، بحوزون ٦٠٨ ١٩٥ أسهم (بنسبة تبلغ ١٢,١٢% من عدد الأسهم الحاضرة والمثلة في الاجتماع) ، وهم :

- السيد الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العيوطى - ١٤٢ ٠٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم - ٢٦ ١٦٠ سهماً .
- السيد الأستاذ/عباس إبراهيم السيد رجب - ١١ ٠٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/على عبد السلام حسن عابدين - ٥ ٨٦٢ سهماً .

١٩/٥/١٠



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.

- السيد الأستاذ/عبد المنعم السيد أحمد عمارة - ٤٨١١ سهماً .
- السيد الأستاذ/محمد عاصم محمد نوار - ٢٢٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/حسين سعد زغول محمد عيد - ١٥٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/محمد فريد عبد الغنى بدوى - ١٠٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/محمد دوح محمد إبراهيم بكار - ١٠٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/عبد الصادق شحاته على - ٥٠ سهماً .
- السيد الأستاذ/ناصر محمد عبد ربه داوود - ٢٥ سهماً .

وفيما يلي ، خلاصة بأهم النقاط التي تناوفاها كل متحدث من المتحدثين (بترتيب كالمآهم) :

(*) السيد الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العوطي

- أنه يُلاحظ أن البنك ظل لمدة سنتين يُسرب معلومات على أنه قد تم الانتهاء من فحوة المخصصات ، وكان آخرها قبل الاكتاب في زيادة رأس المال .. وكانت النتيجة أن الناس اكتتبوا في الزيادة ، ثم فوجئوا بأنه مازالت هناك فحوة مخصصات كبيرة في البنك.. وقد أدى ذلك إلى الإضرار بالمساهمين الذين اكتتبوا في زيادة رأس المال ضرراً كبيراً .. فقد تم الاكتاب على أساس ١٠ جم للسهم ، بينما يبلغ سعر السهم في البورصة حالياً ٧,٥ جم أو أقل .

- أن من الأشياء اللافتة للنظر ، الهبوط الشديد في البند الخاص بعائد القروض والأرصدة لدى البنك بقائمة الدخل ، فقد بلغ هذا العائد ٤٩٧ مليون جم (عام ٢٠٠٩) مقابل ٨٥٠ مليون جم (عام ٢٠٠٨) ، ومع ذلك لم يفسر لنا مجلس الإدارة في تقريره السبب في هذا الانخفاض .. كما أنه من ناحية أخرى يتساءل: كيف يكون رأسمال البنك ٢ مليار جم ، ويعمل البنك بنصف مليار فقط .

(*) السيد الأستاذ/عبد الصادق شحاته على

- أن انخفاض تكلفة الودائع والاقراض بمبلغ ١١٧ مليون جم ، مع زيادة الودائع في نفس الوقت بمبلغ ٦٠٣ مليون جم ، هي نقطة جيدة تُحسب لمجلس الإدارة هذا العام .

- أنه يرى أن هناك ثلاثة محاور ، لو تم العمل عليها في الفترة القادمة لجعلت نتائج البنك ممتازة جداً ، وهي : استرداد الديون المتعثرة ، خفض تكلفة الودائع ، وزيادة عائد القروض.. وفي نفس الوقت فإنه يرى أن هناك جهداً كبيراً بُذل هذا العام وظهرت نتائجه

٢٠/٥



Handwritten signatures and initials at the bottom of the page.

في الأرقام المعروضة ، ولكن هناك في آن واحد تركة موروثة تؤثر على النتائج النهائية في الحال .

(*) السيد الأستاذ/ محمد فريد عبد الغنى بدوى

- أنه يُلاحظ أنه رغم انخفاض صافي إيرادات النشاط بنسبة ٣٧% ، فإن المصروفات الإدارية والعمومية زادت بنسبة ١١% ، وكان يجب أن يتم ترشيد المصروفات طالما أن هناك انخفاضاً في الإيرادات .. كما أنه يسأل : إذا كانت الإدارة تعرف تماماً كل ما عرضته على المساهمين من احتياجات لانطلاق البنك ، فلماذا لم يتم في رأيه شيء من ذلك .

(*) السيد الأستاذ/ علي عبد السلام حسن عابدين

- أنه يرجو بعد التدعيم الذي تم هذا العام للمخصصات ، وبحيث وصلت إلى نحو ٣ مليار جم في نهاية العام - أن يتحقق في العام القادم الأمل الذي يحتفظ به المساهمون منذ عدة سنوات .

(*) السيد الأستاذ/ ناصر محمد عبد ربه داوود

أن البنك منذ فترة لا توجد به أي توزيعات على المساهمين ، وحيث يتم كل عام تحويل الأرباح إلى المخصصات .. ولكن الشيء الغريب هذا العام أن يتم زيادة رأس المال بمليار جم ، وفي نفس الوقت تتحقق خسائر بمبلغ ٢٠٠ مليون جم .. والسؤال هو : ما ذنب المساهم الذي شارك في الزيادة بتكلفة قدرها ١٠,٢٥ جم لكل سهم ، ثم يجد سعر سهمه على الشاشة في البورصة ٦,٥ جم .



(*) السيد الأستاذ/ محمود محمد إبراهيم بكار

- أنه يستفسر عن قيمة التفرات التي يتحملها المساهمون نتيجة تأخر الإدارة في نشر القوائم المالية للبنك ، وعن أوجه توظيف زيادة رأسمال البنك من مليار جم إلى ملياراً وستمائة ، وعن أسباب الاعتماد الكبير في الاستثمار على أذون الخزانة والسندات الحكومية رغم وجود كميات بالبنك في الائتمان والتسويق المصرفي ، وعن أسباب زيادة المصروفات الإدارية عن إيرادات التشغيل خاصة وأن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى تآكل رأس المال ، وهل استمرار النتائج السيئة سوف يؤدي إلى اندماج البنك في أحد البنوك أو بيعه لبنك آخر ، وما هي أرقام الموازنة التقديرية للبنك للعام المالي ٢٠١٠ .



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.

(١) السيد الأستاذ/حسين سعد زغلول محمد عيد

- أنه يعتقد أن البنك لو كان قد قام في عام ٢٠٠٩ بتقييم استثماراته على أساس القيمة العادلة ، لربما كانت النتائج ستكون أفضل مما هو معروض.. وأنه يُطالب بإجراء توزيعات على المساهمين ولو بمقدار جنيه واحد عن السهم ، حتى يشعر المساهمون بأن البنك قد تحول من وضع إلى وضع أفضل.. كما أنه يُريد معرفة مؤشرات الربع الأول من عام ٢٠١٠.

(٢) السيد الأستاذ/عيد المتعم السيد أحمد عمارة

أنه شخصياً سعيد جداً بالحدث الذي أدلى به السيد الأستاذ/طارق فنديل (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس الجمعية) إلى جريدة الأهرام في ١٦ مايو الماضي (صفحة ٢٦) .. وأنه يرجو ضم هذا الحديث إلى أوراق الجمعية العامة .. وذلك لما يتضمنه من بيانات هامة ورؤية مستقبلية خاصة بالبنك .



أنه يرى أن المخصصات عبارة عن أرباح مخبوءة .. وبالتالي فإنه ينظر إلى حقوق المساهمين في البنك على أنها ٥ مليار جم .. وأن على البنك أن يعمل على تحصيل ما يمكن تحصيله من هذه المخصصات .. وأن ذلك في رأيه هو طوق النجاة في عملية انتشال البنك من وضعه الحالي إلى وضع الاستقرار والانطلاق وتوزيع الأرباح .

(٣) السيد الأستاذ/عباس إبراهيم السيد رجب

- أنه كمساهم واثق من قيام إدارة البنك بالعمل على أن يأخذ البنك وضعه الطبيعي بين أحسن المصارف الموجودة في مصر.. وأنه يرى أن مؤشرات البنك عندما تتحسن ، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة السهم في السوق ، وهي حالياً منخفضة بسبب عدم وجود مؤشر على التحسن .. وأنه بصفة عامة يُريد من الجمع النظر إلى الأمام دائماً لتحقيق صالح البنك والمساهمين .. وذلك مع توجيه الشكر لمجلس الإدارة ، والتحية لمدير فرع الإسكندرية لأنه صورة مشرفة للبنك هناك .

(٤) السيد الأستاذ/محمد عاصم محمد نوار

- أننا في الحقيقة كمساهمين بجمع مرة في السنة ، لكي تُساج نشاط البنك والإدارة ، ونعرف النتائج التي تحققت ، خلال السنة الماضية .. وبالتالي فإنه لا يهمنا أن نعرف خطة العام القادم التي قد تُنفذ وقد لا تُنفذ، وإنما يهمنا أن نعرف ماذا فعلت إدارة البنك في السنة الماضية، ومن ذلك: هل كانت هناك محاولات حقيقية في تحصيل القروض المتعثرة؟ هل حاولت



Handwritten signatures and notes at the bottom of the page.

الإدارة زيادة ربحية البنك عن طريق زيادة الإيرادات أو تخفيض المصروفات؟ هل كانت هناك جهودات لزيادة الودائع في البنك؟ هل حاولت الإدارة زيادة القروض السليمة الجديدة؟ وهل شارك البنك بنوكاً أخرى في تقديم قروض لشركات كبيرة مضمونة؟.. كما أننا في الحقيقة كمساهمين لا نُسعدنا أن نسمع كل عام أننا قد دعمنا المحصنات ، كما لا يسعدنا كل عام أن نسمع أنه لا توجد أرباح ، ووصل الأمر في هذه السة إلى وجود خسائر .

وعقب السيد رئيس الجمعية - في نهاية المناقشات - بكلمة أشار فيها إلى أن معظم التساؤلات والاستفسارات والملاحظات التي طُرحت ، بخصوص ما تم عمله في العام المنتهى ونتائجه ، قد تناولها بالتفصيل والتحليل ككل من تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية ، والكلمة التي تم إلقاؤها على الجمعية قبل فتح باب المناقشة في هذا التقرير - وأنه من ثم سوف يُركز حديثه على عدد مُحدد من النقاط التي لا بد من التأكيد عليها في هذه المناسبة ، وهي :

• أن سعر السهم في البورصة ليس دليلاً على قيمة البنك وقوته أو ضعفه.. وكثير من السادة المساهمين الذين يتعاملون في البورصة يعلمون ذلك تماماً .. والذي يزيد على ذلك أن عدد الأسهم المطروحة للبنك للتعامل في البورصة نسبتة قليلة جداً ، وبالتالي يتأثر سعر السهم ويتحرك صعوداً أو هبوطاً بأي حركة بيع أو شراء أياً كان حجمها ، وتحدث على السهم عمليات مُضاربة شديدة جداً .

أن مركز البنك في عام ٢٠٠٩ أقوى بكثير من عام ٢٠٠٨ ، وأقوى بكثير جداً من عام ٢٠٠٧ ، ولا يُقارن بتاتا بمركزه في عام ٢٠٠٠ .. وحال البنك بالفعل في تحسن كل عام .. وفي الحقيقة أنه لا يوجد هناك خسائر بمعنى الكلمة ، فالبُنيك يُحقق أرباحاً ، وهي أرباح أكبر مما تحققه بنوك كثيرة، ولكن هذه الأرباح تُوجه كلها إلى المحصنات لتدعيمها .



• أن ما تم في ميزانية عام ٢٠٠٩ يُمثل قمة الشفافية ، حيث أظهرنا الحقيقة بالكامل ، وحددنا الوضع طبقاً للمعايير الفنية والجدارة الائتمانية فيما يتعلق بتدعيم المحصنات ، والتي اقتضت أن يتم سداد جزء من الفحوة من الأرباح التي تحققت في عام ٢٠٠٩ ، وأن يتم الخصم على قائمة الدخل بما تبقى منها ، ثم وضعنا الموقف كله أمام السادة المساهمين .. وإن ما عرضناه في تقرير مجلس الإدارة ، وفي الكلمة التي ألقيناها ، هو الوضوح التام والكامل لكل شيء تم في عام ٢٠٠٩ .

• أن دورنا ليس هو تغيير التاريخ ، لأنه بساطة لا يُمكن لأحد تغيير أحداث وقعت في الماضي .. إن دورنا هو العمل في نطاق الحاضر والمستقبل الخاص بالبنك .. إن التاريخ يقول أن هذا البنك كانت لديه ديون متعثرة أكثر من نصف محفظة القروض .. هذا الوضع لا يُمكن تغييره لأنه أمر قد



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.

وقع .. ويكون دورنا بالنسبة لهذه الحالة هو التعامل مع هذا الوضع بالعلاج اللازم .. وبالفعل فقد أدت التسويات التي قمنا بها خلال العام المنتهى إلى إحياء قروض كانت ميتة من التسعينيات .. وهذه القروض بالعمل الدؤوب على تحصيلها ، تمثل كنزاً للبنك بما يحققه ذلك من وفر في المخصصات أو من أرباح .. وهذا بالطبع يحتاج إلى جهد ، لأن العبء كبير وثقيل .. ولكن كلنا من كبار مساهمين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية ، لدينا تقاؤل كبير من حيث قدرة هذا البنك على تجاوز عنق الزجاجة وإظهار أرباح ، وأن يأخذ في المستقبل القريب وضعه الطبيعي في مصاف البنوك الكبيرة .

نحن نعمل وفقاً لخطة واضحة المعالم والأهداف وتأخذ وقتها .. وكما نعلم فإن هناك ثلاثة أشياء لا بد منها في معالجة المشكلات وإدارة الأزمات ، وهي: تعريف المشكلة ، ثم تحديد حجم المشكلة، ثم وضع أسلوب التعامل المناسب مع هذه المشكلة .. وهذه الأشياء الثلاثة مُحققة في علاج مشكلة البنك .. فالمشكلة مُعرّفة ، والرؤية واضحة بالنسبة لحجمها ، وكيفية التعامل معها ، والمدة الزمنية اللازمة ، والإجراءات المطلوب اتخاذها .. ونحن لدينا في الوقت الحالي إدارتان تتعاملان مع الديون المتعثرة .. كما أن نسبة الوقت الذي تُكرسه الإدارة من وقتها في معالجة الديون المتعثرة هي نسبة جيدة جداً .. ولكن لا تُفعل في نفس الوقت محفظة القروض الجيدة التي لا بد من بنائها .

أن نواجهه الآن هو باختصار شديد : أن نبني محفظة قروض جيدة جديدة ، وأن نعالج مشكلة ديون متعثرة قديمة ، وأن يتم السير في الاتجاهين معاً في ظل وجود منافسة شرسة في السوق ، وخاصة من جانب البنوك الكبيرة التي لديها تكلفة المال رخيصة ، كما عندها القدرة على الدخول في مشروعات وتخرس فيها بدون تأثير سلبي واضح على نتائج نشاطها الواسع .. وهذا الموقف يتم مواجهته بخطة للتغيير والتطوير للحاضر والمستقبل.. وإن الجهد الذي بذلته الإدارة خلال العام المنتهى إنعكس في تحسن وضع البنك في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ على النحو المعروف .

أن خطتنا في التغيير والتطوير وإعادة الهيكلة واضحة وصریحة ، وتستهدف أن يكون عام ٢٠١٠ (إن شاء الله وعمشيته الرحمن) هو العام المتمم لاستيفاء تقوية وتدعيم المركز المالي للبنك .. والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا العام من بدايته يُطبق فيه نظام محاسبي جديد ، مُستمد من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) .. وهذا النظام يتطلب النظر إلى القروض من ناحية قوة التدفقات النقدية ، وكذا إجراء تقييمات لمساهمات البنك وأصوله بطريقة محاسبية مُعينة .. وقد يتطلب الأمر تدعيماً حتى يُمكن التوافق مع هذا النظام .



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page, including a large signature and a smaller stamp.

٢٤ - تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس (١٠ يونية ٢٠١٠)

• أنه كان على رأس اهتمامات الإدارة في العام المنتهى زيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع ، باعتبار ذلك هو الدعم الأساسي للبنك .. وكانت الإدارة حريصة على أن يتم تسجيل هذه الزيادة قبل إصدار ميزانية العام المنتهى ٢٠٠٩ .. وقد فوجئت الإدارة لدى السير في إجراءات تسجيل الزيادة ، بمطالبتها بتحويل حيازة البنك لفرعه بمدينة شرم الشيخ من حيازة بالتملك إلى حيازة بحق الانتفاع .. وهذه العملية تحتاج إلى وقت كبير .. إلا أنه بعد فترة أمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة ، على أساس إصدار تعهد من البنك بالسير في إجراءات تحويل تلك الحيازة .. وإنما في هذا الخصوص نُسجل شكرنا للهيئة العامة للاستثمار على ما بذلته من معونة لولاها لما تمت إجراءات تسجيل الزيادة .. كان هذا هو السبب في تأخير نشر القوائم المالية .. ومن أجل هذا السبب الخارج عن إرادة البنك ، وافقت كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية على مد مهلة تقدم تلك القوائم ، وبالتالي لم تُوقع على البنك أى جزاءات بالنسبة لهذا الموضوع .

• أن البنك في طور إعادة هيكلة .. وأى شيء فيه إعادة هيكلة (بنك/شركة/مصنع/بلد/أى شيء كان) يلزم الصرف عليه حتى يتحقق التطوير ، ويكون الفيصل فيما يتم صرفه هو ما يتحقق من نتائج بعد ذلك .. كذلك فإن أى عملية إعادة هيكلة تحتاج إلى وقت ، خاصة إذا كان الهدف منها (كما هو في حالتنا) بناء بنك قوى .. ونحن قد أتينا من أجل تحقيق هذا الهدف ، ونحن نعلم أن العبء ثقيل ، وأن المهمة شاقة ، وأن الوضع يحتاج إلى جهد وعمل ، حتى يسترد البنك عافيته .. وفي نفس الوقت نُؤكد أننا لسنا من الذين يعملون بأسلوب عمليات التحميل من أجل تحقيق إرضاء سريع ومؤقت للمساهمين .

• أن هناك إستراتيجية موضوعة للسنوات الثلاث القادمة ، تستهدف أموراً كثيرة ، وتشمل تفاصيل دقيقة ، ويُكتفى في الإعلان عنها بإظهارها العام فقط ، في ظل وجود منافسين في السوق . واختتم السيد رئيس الجمعية تعقيبه بالتبويه إلى أنه عادة لا يُدلى بأحاديث للصحافة ، وأن هناك أحاديث تُنسب إليه وهو لم يُدل بها ، وأن كل ما أُدلى به هو حديثه لصحيفة الأهرام مؤخراً .. وأنه بالنسبة لما يُنشر من بيانات وأرقام عن البنك ، فيكون عادة مستمداً من ميزانيات وقوائم مالية منشورة .

وتحدث السيد المساهم الأستاذ إبراهيم محمود إبراهيم - مُحاطباً السيد رئيس الجمعية بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك - بأنه يرجو من سيادته أن يعذره وغيره من صفار المساهمين ، فيما بدر منهم من ضغوط .. وأنهم جميعاً يعلمون حجم المهمة والمسئولية التي أخذها سيادته

٢٥/دع.



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature on the left and several smaller ones on the right.

٢٥ - تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس (١٠ يونية ٢٠١٠)

على عاتقه ، في أمور لم يكن المسئول عنها .. وأن كل ما يطلبونه من سيادته هو حشد الطاقات لتنشيط
عملية تحصيل الديون ، وتنشيط أعمال البنك .

(سابعاً)

قرارات الجمعية

بعد انتهاء مناقشات الجمعية (على النحو المتقدم) ، تلا السيد رئيس الجمعية ، على السادة
الحاضرين والممثلين في الاجتماع ، مشروعات القرارات المطلوب إصدارها في الموضوعات
المذكورة بم جدول أعمال اجتماع الجمعية ، بنصوصها الواردة في الكتيب السابق إرساله إلى السادة المساهمين
لدعوة للاجتماع (صفحة ٦٥ و ٦٦) .

وأصدرت الجمعية القرارات التالية ، بعد أخذ الرأي عليها قراراً بقرار ، وعراعاة حكم المادة
(٧٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣١) من لائحته التنفيذية (فيما يتعلق بالقرارين ٤٢ و٤٣) :

قرار رقم (١)

التصديق على ميزانية البنك وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، على النحو المعروض على الجمعية .

قرار رقم (٢)

إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ .

قرار رقم (٣)

الإحاطة علماً بالتغييرين (التاليين) ، الطارئتين على تشكيل مجلس الإدارة (للدورة العاشرة) ، منذ

آخر اجتماع للجمعية العامة العادية للبنك (المنعقدة بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٠٩) :

(١) استبدال أحد مُمثلي المصرف الليبي الخارجي في مجلس الإدارة ، بتعيين السيد الأستاذ/الطيب

الصاقي الطيب ، بدلاً من السيد الأستاذ/عبد الله رمضان نعمة .

(٢) استبدال أحد مُمثلي المصرف العربي الدولي في مجلس الإدارة ، بتعيين السيد الأستاذ/عادل حلمي

السيد سلام ، بدلاً من السيد الأستاذ/سيف الله قطرى .

بنك قناة السويس
المركز الرئيسي

قرار رقم (٤)

تحديد قيمة ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة ، لتغطية الأعباء الفعلية المترتبة على عضويته ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، على النحو التالي :

١- بدل حضور جلسات ، بواقع ألف جم عن كل جلسة (كالعام السابق) .

٢- مصروفات انتقال في السنة ، بواقع مائة وعشرون ألف جم صافية بعد استقطاع الضرائب المستحقة (كالعام السابق) .

وتحفظ بعدم الموافقة على هذا القرار - ونسبة ٠,٠٩% من عدد الأسهم الحاضرة والمثلة في الاجتماع البالغ عددها ٨٨٩ ٨٩٣ ١٦٥ سهماً - السيد المساهم الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العيوطي (١٤٢ ٠٠٠ سهم) .



قرار رقم (٥)

الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، في حدود مبلغ خمسمائة ألف جم (كالعام السابق) ، ووفقاً لأحكام القوانين السارية .

قرار رقم (٦)

تعيين السيدين: الأستاذ/مصطفى محمد راغب (مؤسسة KPMG حازم حسن - محاسبون قانونيون ومستشارون) ، والأستاذ/طارق صلاح أحمد (مكتب BT وحيد عبد الغفار وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون) ، مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، وتحديد أتعابهما عن تلك السنة (شاملة أتعاب مراجعة القوائم المالية ربع السنوية) بمبلغ مائة وخمسون ألف جم (لكل منهما) .

تنويه

مرافق الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى والإيضاحات الممنمة لها (ل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩) كما صدقت عليها الجمعية العامة .

... ..

وعلى هذا النحو ، أتمت الجمعية العامة العادية للبنك نظراً لكافة الموضوعات المدرجة بمجدول أعمال اجتماعها السنوي العادي (الحادي والثلاثون) المعقود بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠ .

... ..

وانتهى الاجتماع ، حيث كانت الساعة تمام الواحدة والنصف ظهراً ،،،،

رئيس الجمعية

أمين سر الجمعية

جامعا الأصوات

مراقبا الحسابات



BAKER TILLY

وحيد عبد الغفار وشركاه

KPMG حازم حسن

الهيئة العامة للإستثمار
قطاع خدمات الإستثمار
الإدارة القانونية للجمعيات العامة



الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة
(قطاع خدمات الإستثمار)
الإدارة القانونية للجمعيات العامة

أقر أنا / محمد المصطفى احمد بطاقة رقم: ١٩٠٨٢٨
بصفتي / مفوض بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع الجمعية (العادية - غير العاكية) شركة: شركة قناة السويس
المتعقد بتاريخ ٢٠١٠ / ٦ / ١٠ وذلك تحت مسئوليتي ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة وبأنتى مفوض فى تقديم الدفتر الموثق للإطلاع واستلام المحضر.
توقيع مقدم الطلب
محمد المصطفى احمد

صورة رسمية طبق الأصل وتحت مسئولية الشركة
المسطر بعاليه صورة طبق الأصل من محضر اجتماع الجمعية العامة (العادية - غير العاكية)

شركة: شركة قناة السويس

المتعقد يوم الخميس الموافق ٢٠١٠ / ٦ / ١٠ والمقدمة إلى الهيئة بتاريخ ٢٠١٠ / ٨ / ١٧
وقد أعطيت هذه الصورة إلى الشركة بناء على طلبها تنفيذاً للمادة (٢٠٢) من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم / ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد سداد الرسم المقرر وقدره () بموجب
إيصال رقم () مجموعة رقم () بتاريخ ٢٠١٠ / ٨ / ١٧
وذلك دون أدنى مسئولية على الهيئة قبل الطالب أو الغير عما ورد بها من بيانات، ولا يحق للشركة
الرجوع على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بشأن ما ورد بالمحضر من بيانات، وما تضمنته من
إجراءات والمحضر مكون من عدد () صفحة لاغير.
هذا وقد روجع من النحية الإجرائية فقط.
ملاحظات الهيئة:

رئيس الإدارة المركزية

المدير العام
محمد المصطفى احمد

المهامى

QF-750B-03



١٨١٩

٢٠١٠ / ٨ / ١٧

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

مرفقات

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

-
- (١) بيان حضور اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠ - بعدد (١) صفحة .
- (٢) ميزانية البنك وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى والإيضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كما صدقت عليها الجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠ ، مرفقاً بما تقرير مراقبي الحسابات عليها - بعدد (٣٢) صفحة .
-

عدد المرفقات : ٢

عدد الصفحات : ٣٣

أمين سر الجمعية



بنك قناة السويس

ش.م.م

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

مرفقات

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

:

مرفق رقم (١)

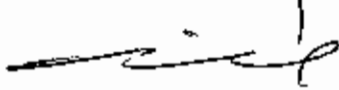
بيان حضور اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

بيان

حضور اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك المتعددة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠

الإجمالي		حضر		غاب		الإجمالي	
%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ
من الأشخاص الاعتباريين							
٤١,٤٨	٨٢ ٩٥٤ ٥٢٨	x	x	٤١,٤٨	٨٢ ٩٥٤ ٥٢٨		
٢٧,٧١	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤	x	x	٢٧,٧١	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤		
١٠,١١	٢٠ ٢١٢ ٣٢٠	x	x	١٠,١١	٢٠ ٢١٢ ٣٢٠		
٢,٥٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠	x	x	٢,٥٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠		
٠,٦٠	١ ٢١٩ ٤٧٤	x	x	٠,٦٠	١ ٢١٩ ٤٧٤		
٠,١٤	٢٧٨ ٠٢١	x	x	٠,١٤	٢٧٨ ٠٢١		
٠,٠٢	٤١ ٢٣٣	x	x	٠,٠٢	٤١ ٢٣٣		
٠,٠١	٢٥ ٠٠٠	x	x	٠,٠١	٢٥ ٠٠٠		
٠,٠١	١٥ ١٦٢	x	x	٠,٠١	١٥ ١٦٢		
٨٢,٥٨	١٦٥ ١٦٣ ٤٨٢			٨٢,٥٨	١٦٥ ١٦٣ ٤٨٢		
مجموع							
من الأشخاص الطبيعيين							
٠,٣٧	٧٢٠ ٧٠٧	٠,٢٠	٤٠٢ ٢٠٩	٠,١٧	٣٢٨ ٤٩٨		
٨٢,٩٥	١٦٥ ٨٩٢ ٨٨٩			٨٢,٧٥	١٦٥ ٤٩١ ٦٨٠		
الإجمالي							

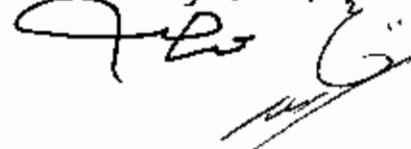
رئيس الجمعية



أمين سر الجمعية



جامعاً الأصوات



بنك قناة السويس

ش.م.م

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

مرفقات

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

:

مرفق رقم (٢)

ميزانية البنك وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى والإيضاحات المتصلة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

كما صدقت عليها الجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات عليها

—

بنك قناة السويس

ش.م.م

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

محضر

اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يولية ٢٠١٠

محضر

اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

بناءً على الدعوة المعلنة بصحيفتي الأهرام والأخبار بعدد كل منهما الصادر في ٢٣ مايو ٢٠١٠ (إخطار أول) وفي ٣٠ مايو ٢٠١٠ (إخطار ثان) مع الأخذ في الاعتبار الاستدراك المنشور بصحيفة الأخبار في ٢٤ مايو ٢٠١٠ - والمرسلة أيضاً إلى السادة المساهمين والجهات المعنية المنصوص عليها قانوناً في ٢٣ مايو ٢٠١٠ (بطريق البريد العادي وبنظام التسليم باليد) ، مرفقاً بها أوراق الموضوع الوحيد المطروح على الجمعية ضمن جدول أعمالها ، ونص مشروع القرار المطلوب اتخاذ فيه ، ووفقاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة البنك (الصادر بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٠) بشأن دعوة الجمعية العامة غير العادية للبنك للاعتماد وتحديد مكان وموعد انعقاد الجمعية وجدول أعمالها ، انعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس ، في تمام الساعة الحادية عشرة والربع من صباح يوم الخميس الموافق ١٠ يونية ٢٠١٠ ، بقاعة رمسيس بفندق رمسيس هيلتون بمدينة القاهرة ، وذلك برئاسة السيد الأستاذ/طارق فتحى قنديل - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس الجمعية - وحضور السادة المساهمين :

من الأشخاص الاعتباريين

- المصرف العربي الدولي ،
(حضر ممثلاً له السيد الأستاذ/محمد ابراهيم عبد الجواد - نائب رئيس مجلس الإدارة والعصر المنتدب للمصرف) .
- المصرف الليبي الخارجى ،
(حضر ممثلاً له السيد الأستاذ/صلاح الدين محمد الوكوك) .
- صندوق التأمين الخاص بالعاملين بمهنة قناة السويس ،
(حضر ممثلاً له السيد المحاسب/إبراهيم أحمد إبراهيم كشك - نائب مدير الإدارة المالية بالمهنة) .
- شركة العالم العربى للاستثمارات المالية ،
(حضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/محمد فتحى أحمد البربرى) .
- صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب للميثمان أحمد عثمان وشركاه" ،
(حضر ممثلاً له السيد المحاسب/أحمد حسن - فكيو ممثلاً عن الإدارة المنتدب مدير عام الصندوق) .
- شركة المهندس للتأمين ،
(حضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/مجدى - فكيو ممثلاً عن إدارة الاستثمار بالشركة) .



٢/مد



- شركة الروادى الأخضر للاستثمار والتنمية ،
(حضر ممثلاً لها السيد المحاسب/ممدوح أحمد البدرى - عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة) .
- محافظة الهيئة القومية للمريد رقم ٣ ،
(حضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/عبد الله محمد نبيل) .
- شركة مصر للتأمين ،
(حضر ممثلاً لها السيد الأستاذ/أشرف زكى عبد الحفيظ - أخصائى الأوراق المالية بالشركة) .
- من الأشخاص الطبيعيين
ثلاثة وستون مساهماً ، منهم خمسة وخمسون حضروا بطريق الأصالة ، وثمانية مُثلوا بطريق الإنابة .

... ..

كما حضر الاجتماع :

أعضاء مجلس إدارة البنك

- السيد الأستاذ/عمر محمد الصغير ،
(نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب/ممثل المصرف الليبى الخارجى) .
- السيد الأستاذ/فهمى كمال حنا ،
(عضو مجلس الإدارة المنتدب/من ذوى الخبرة) .
- السيد الفريق/أحمد على فاضل ،
(عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعمالين بهيئة قناة السويس) .
- السيد الأستاذ/أحمد عبد العزيز أحمد عمران ،
(عضو المجلس عن شركة العالم العربى للاستثمارات المالية) .
- السيد الأستاذ/الطيب الصاقي الطيب ،
(عضو المجلس عن المصرف الليبى الخارجى) .
- السيد الأستاذ/على حلمى العيسوى ،
(عضو المجلس عن المصرف العربى الدولى) .
- السيد الأستاذ/عادل حلمى السيد سلام ،
(عضو المجلس عن المصرف العربى الدولى) .



٣/٤٤٤



Handwritten signatures and initials at the bottom of the page.

- السيد المهندس/إبراهيم رشدي محلب ،
(عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعمالين بشركة المقاولون العرب "عثمان أحمد عثمان وشركاه" .
- السيد الدكتور/محسن طه صادق ،
(عضو المجلس من ذوى الخبرة) .
- واعتذر عن حضور الاجتماع - لارتباطات عمل طارئة - السيد الأستاذ/محمد نجيب الجمل
(عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- مراقبا حسابات البنك
- السيد الأستاذ/مصطفى محمد رابع (مؤسس KPMG حازم حسن - محاسبون قانونيون ومستشارون) ،
كما حضر (من المؤسسة) :
 - السيد الأستاذ/حسن بسيوني البشة .
 - السيدة الأستاذة/هويدا محمد حلاوة .
- السيد الأستاذ/طارق صلاح أحمد (مكتب BT وحيد عبد الغفار وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون) ،
كما حضر (من المكتب) :
 - السيد الأستاذ/وحيد عبد الغفار .
 - السيد الأستاذ/يسرى أحمد إبراهيم .

... ..

واشتمل جدول أعمال الاجتماع الذى نضمته الدعوة المعلنه والمرسله الى كل من السادة المساهمين أعضاء الجمعية العامة ، والسادة أعضاء مجلس الإدارة ، والسيدتين مراقبي حسابات البنك ، وكذا إلى البنك المركزى المصرى ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية - على بند وحيد هو النظر في تعديل المادتين (٢٣) و (٢٥) من النظام الأساسى للبنك .

... ..

استهمل السيد رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها ، باسم مجلس الإدارة وباسمه شخصياً ، بالسادة مساهمى البنك فى اجتماع جمعيتهم العامة غير العادية الموقرة -



وسارت وقائع الاجتماع - بعد ذلك - على النحو التالى

س/.....



Handwritten signatures and names in Arabic script.

(أولاً)

تعيين أمين سر الجمعية وجامعي الأصوات

- عرض السيد رئيس الجمعية ، على السادة المساهمين :
- تعيين السيد الأستاذ/محمد علي سعد الدين ، أمين سر للجمعية ،
 - وتعيين السيدين : الأستاذ/محيي الدين التهامي مجاهد (و) الأستاذ/محيي حسين محمد ، جامعي أصوات .
- ووافقت الجمعية على التعيين .

(ثانياً)

إعلان صحة وقانونية انعقاد الجمعية

أقر السادة مراقبا الحسابات وجامعا الأصوات (مجمعين) بالتوقيع قبل بداية الاجتماع على سجل حضور المساهمين ، وتعيين نسبة الحضور وإبائها في السجل .

كما أقر السيدان مراقبا الحسابات بمراجعة إجراءات دعوة الجمعية للاجتماع ، والتأكد من سلامة هذه الإجراءات ومطابقتها لأحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للبنك (ذات العلاقة) .

وقد تبين من حصر الأسهم الحاضرة والمثلة في الاجتماع توفر النصاب القانوني اللازم لصحة الانعقاد ، إذ بلغ عدد هذه الأسهم ٤٢٧ ٨٨٢ ١٦٥ سهماً (بنسبة ٨٢,٩٤% من أسهم رأسمال البنك المدفوع البالغ عددها ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم) ، منها ٢١٨ ٤٨٠ ١٦٥ سهماً (بنسبة ٨٢,٧٤%) حاضرة بطريق الأصلية (و) ٤٠٢ ٢٠٩ أسهم (بنسبة ٢٠,٢٠%) مُثلة بطريق الإنابة - وذلك وفقاً للبيان التفصيلي المرفق .



وبناءً على ما تقدم ،

أعلن السيد رئيس الجمعية صحة وقانونية الانعقاد .

وافتح سيادته الاجتماع ،

بسم الله الرحمن الرحيم

سداد/



Handwritten signatures and initials in Arabic script, including the name 'محمد علي سعد الدين'.

(الثالث)

مناقشات الجمعية

أعلن السيد رئيس الجمعية أنه طبقاً لجدول الأعمال ، فإن الجمعية مدعوة للنظر في تعديل المادتين (٢٣) و (٢٥) من النظام الأساسى للبنك ، على النحو الوارد بالصفحتين (٦) و (٧) من كتيب الاجتماع المرسل إلى السادة المساهمين ، وحيث يرد نص كل مادة قبل التعديل وبعده مُوضحاً به مواطن التعديل .

تم تحدث السيد رئيس الجمعية ، إلى السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع ، مُوضحاً ما يلي ، وحيث تتضمن تلك الإيضاحات (في نفس الوقت) الرد على السؤال المقدم لإدارة البنك من السيد المساهم الأستاذ/محمد عاصم محمد نوار (أثناء فترة الدعوة لعقد هذا الاجتماع) عن مبررات كل تعديل :

أولاً : فيما يتعلق بالتعديل المعروض للمادة (٢٣) : يستهدف هذا التعديل تحقيق التنظيم الأمثل الذى يراه مجلس الإدارة لحسن سير العمل وتنظيمه ، في ضوء مُتطلبات المرحلة المقبل عليها البنك ، من استكمال خطة إعادة الهيكلة ، ومرحلة الانطلاق التى تليها .

ثانياً : بالنسبة للتعديل المعروض للمادة (٢٥) : يتوافق هذا التعديل مع قرار البنك المركزى المصرى بإجازة رخصة ليست مُطلقة ولكنها مُقيدة ، وفي نفس الوقت غير مُستحدثة بالنسبة لمصرفنا ، إذ كانت تتضمنها المادة المذكورة منذ تأسيس البنك وإلى أن تم تعديلها في عام ٢٠٠٧ من جانب البنك المركزى (وفقاً لتعليماته السائدة في ذلك الوقت) .

ثالثاً : أن التعديلين معروضان على الجمعية بالنص الذى وافق عليه مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ومجلس إدارة مصرفنا ، ومُستوفيان الإجراءات التنفيذية لما تقتضى به أحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، وذلك من حيث ضرورة موافاة البنك المركزى المصرى بالتعديلات التى يُقترح إجراؤها على النظام الأساسى لكل بنك قبل عرضها على الجمعية العامة غير العادية - وبالتالي فإن كل ما قد تنتهى إليه الجمعية من تعديلات أياً كانت (على التعديلين المعروضين عليها) لا بد من عرضها مرة أخرى على مجلس إدارة البنك المركزى المصرى لإقرارها .

وأشار السيد رئيس الجمعية - في ختام كلمته - إلى أن إدارة البنك تلقت أيضاً (أثناء فترة الدعوة لعقد هذا الاجتماع) خطاباً من السيد المساهم الأستاذ/إبراهيم محمود إبراهيم ، يُبدي فيه اعتراضه على تعديل المادتين المذكورتين (وهذا حق)، وكون التعديل يهدد الرأب بأسلوب غير مناسب في حياطة إدارة البنك (فذلك يُعتبر تجاوزاً غير مقبول) - ومن ثم كونه غير متوافق مع المبدأ التأكيد من البداية على ضرورة التزام

السيد المساهم بالأسلوب الموضوعي في المناقشة ، الذى يقوم على احترام وجهات النظر المختلفة ، والسدى يتخلو من الألفاظ غير اللائقة ، ويبعد عن التجريح والتهجم الشخصى ، مما ورد في خطابه إلى إدارة البنك .
وتحدث السيد المساهم الأستاذ/إبراهيم محمود إبراهيم ، موضحاً أنه لم يتجاوز إطلاقاً في مخاطبة إدارة البنك .

وأعلن السيد رئيس الجمعية - بعد ذلك - فتح الباب لأخذ رأى على التعديلات المعروضين على الجمعية (مادة مادة) .

وقد شارك في المناقشات - التي تناولت المادتين المعروضتين للتعديل معاً - سبعة مساهمين ، يحوزون ٨٣٢ ١٠٥ ٨٣ سهماً (بنسبة تبلغ ٥٠,١% من عدد الأسهم الحاضرة والمثلة في الاجتماع)، وهم:

- السيد الأستاذ/محمد إبراهيم عبد الجواد (ممثل المصرف العربي الدولي) - ٥٢٨ ٩٥٤ ٨٣ سهماً .
- السيد الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العيوطى - ١٤٢ ٠٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/عبد المنعم السيد أحمد عمارة - ٤ ٨١١ سهماً .
- السيد الأستاذ/عبد التواب عبد اللطيف حجاج يوسف - ٢ ٩١٨ سهماً .
- السيد الأستاذ/حسين سعد زغلول محمد عيد - ١ ٥٠٠ سهم .
- السيد الأستاذ/عيد الصادق شحاتة على - ٥٠ سهماً .
- السيد الأستاذ/ناصر محمد عبد ربه دارود - ٢٥ سهماً .

كما شارك بالتعقيب - بإذن من السيد رئيس الجمعية - السيد الأستاذ/محمى الدين التهامى بمجاهد (رئيس القطاع القانونى بالبنك) .

وفيما يلي ، خلاصة بأهم النقاط التي تناوفا كل متحدث من المتحدثين (بترتيب كلماتهم) :

(*) السيد الأستاذ/عيد الصادق شحاتة على

- بالنسبة للمادة (٢٣) ، فإنه يرى أن يتم النص في التعديل على أن يكون تعيين النائب الآخر مس بين أعضاء المجلس .. وأنه يلاحظ بالنسبة لمسألة أن يكون لرئيس المجلس نائبان ، أن هذا الوضع غير واضح في بنوك كثيرة ، ولكنه يوافق على ذلك طالما أنه يُحقق إضافة في صالح العمل بالبنك .
- بالنسبة للمادة (٢٥) ، فإنه يستفسر عن ماهية الظروف والملابسات التي تدعو لعقد اجتماع واحد في السنة لمجلس الإدارة خارج جمهورية مصر العربية .. هل لأن هناك مثلاً قروضاً خارجية بمبلغ كبير .. يتوافق مع تعليمات البحث في هذه النقطة ، بخلاف أن التعديل هو مجرد



Handwritten signatures and notes in Arabic, including the name 'عبد المنعم السيد أحمد عمارة' and other illegible text.

(*) السيد الأستاذ/صلاح الدين إبراهيم السيد العيوطى

- بالنسبة للمادة (٢٣) والتي تنص (في الفقرة الأخيرة منها) على اختصاص مجلس الإدارة بإقرار مكافآت الأعضاء التنفيذيين - فإنه يرى أن هؤلاء الأعضاء التنفيذيين طالما أنهم من أعضاء مجلس الإدارة ، وليسوا من جهاز الموظفين في البنك ، فلا بد أن يكون الاختصاص في هذا الشأن للجمعية العامة وليس لمجلس الإدارة ، أى لابد من عرض الأمر على الجمعية أيضاً .

(*) السيد الأستاذ/عبد المنعم السيد أحمد عمارة

- بالنسبة للمادة (٢٥) ، فإنه يرى أن يصدر التعديل حالياً من قيد المرة الواحدة في السنة ، ومن شرط أن يكون جميع الأعضاء حاضرين أو مُمثلين في الاجتماع .. وأنه بالتالى يقترح أن يكون نص الفقرة المعدلة كما يلى : " ويجوز عند الاقتضاء أن يعقد المجلس في أى مدينة أخرى داخل أو خارج جمهورية مصر العربية ، على أن يكون انعقاد المجلس خارج جمهورية مصر العربية بتوافق البنك المركزى " .

(*) السيد الأستاذ/حسين سعد زغلول محمد عويد

- بالنسبة للمادة (٢٥) ، فإنه يسأل : هل المقصود بالخارج أى دولة (رخصة مطلقة) أم المقصود به ليبيا ؟

(*) السيد الأستاذ/ناصر محمد عبد ربه داوود

- بالنسبة للمادة (٢٥) ، فإنه يسأل : ما الداعى لعقد مجلس الإدارة خارج مصر ؟ .. هل لأن المصرف الليبي الخارجى مُساهم في البنك ؟ .. وإن كان هذا هو السبب ، فما الداعى لأن يُسافر المجلس بكامله إلى ليبيا ؟

(*) السيد الأستاذ/عبد التواب عبد اللطيف حجاج يوسف

- بالنسبة للمادة (٢٣) ، فإنه يعتقد أن نائب رئيس مجلس الإدارة مُهمته أن يحل محل رئيس المجلس في حالة غيابه .. وأنه من ثم إذا كان الهدف من التعديل هو إعطاء مساحة للأعمال التنفيذية على مستوى أعضاء مجلس الإدارة ، فيكون ذلك في رأيه من خلال تعيين عضو أو أكثر لقطاعات النشاط المختلفة بالبنك حسبما يُقرر مجلس الإدارة ، ولكنه من خلال تعيين نائب آخر لرئيس المجلس كما هو وارد في التعديل المعروض .

عندئذ



Handwritten signature and date: ١٠ يونيه ٢٠١٠

(٢) السيد رئيس القطاع القانوني (مُعقَّباً)

- بالنسبة للمادة (٢٣) : أن إضافة عبارة "من بين أعضائه" إلى نص الفقرة الثانية المستحدثة الخاصة بتعيين النائب الآخر ، سيكون تكراراً لا داعي له ، بالنظر إلى وجودها في صدر الفقرة الأولى من المادة بأن "يُعَيِّن مجلس الإدارة من بين أعضائه" ، وأنه على هذا النحو يكون تعيين كل من شملتهم المادة بعد ذلك ، وهم رئيس مجلس الإدارة ونائبه .. كما أنه يُلاحظ من ناحية أخرى أن هذه المادة عندما نظمت عملية تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائبه ، نصت على أن يكون لكل منهم صفة العضو المنتدب ، أى العضو التنفيذي المتفرغ لأعمال الإدارة الفعلية ، وبالتالي لا تقتصر مهمة النائب في هذه الحالة على مجرد أن يحل محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه ، وإنما يكون له اختصاصات تنفيذية يُحددها مجلس الإدارة بحكم القانون .

- بالنسبة للمادة (٢٥) : أن التعديل المعروض لهذه المادة يلتزم بما صدرت به موافقة مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، من "السماح للبنوك بانعقاد مجالس إدارتها خارج مصر ، مرة واحدة خلال السنة المالية ، وذلك متى سمحت أنظمتها الأساسية بذلك ، بشرط حضور جميع الأعضاء أو مُمثلهم" .. ويتضح من ذلك أن البنك المركزي أعطى للبنوك ترخيصاً مُقيّداً بشروط مُعيّنة ، يتعين على البنوك الالتزام بها عند استخدام هذا الترخيص، وبحيث لا يتطلب هذا الاستخدام الحصول على موافقة مُسبقة من البنك المركزي .

(٣) السيد رئيس الجمعية (مُوضِحاً)

أنه من الناحية التاريخية - بالنسبة لموضوع انعقاد مجلس الإدارة في الخارج - والسدى يتناوله التعديل المعروض للمادة (٢٥) - كان النظام الأساسي للبنك (منذ تأسيس البنك في عام ١٩٧٨) يسمح بانعقاد مجلس الإدارة خارج مصر ودون التقييد بعدد مُعيّن لمرات الانعقاد ، شأنه في ذلك شأن باقى البنوك العاملة في مصر .. وقد استمر هذا الوضع إلى أن قرر البنك المركزي المصري إلغاءه ، على أسس أن البنوك المؤسسة في مصر تجتمع بمجالس إدارتها داخل مصر وليس في خارجها ، وبالتالي تم تطبيق هذا القرار عند تعديل المادة (٢٥) المشار إليها في عام ٢٠٠٧ .. بعد ذلك ظلت البنوك - التي لديها مساهمات لمستثمرين رئيسيين غير مصريين - من البنك المركزي



المصرى أن يكون لديها على الأقل رخصة بعقد اجتماع واحد في السنة خارج مصر لو سمحت الظروف بذلك .. وقد درس البنك المركزي المصرى الموضوع في مجلس إدارته ، وأصدر قراراً يسمح فيه للبنوك باحتماع مجالس إدارتها خارج مصر مرة واحدة فقط في السنة ، وبشروط مُعيّنة، وذلك استجابة في الأساس للبنوك التي لها مستثمرون رئيسيون غير مصريين .. وفي الحقيقة أن التعديل المعروض لا ينطلق من رغبة أو نية أو تخطيط مُعيّن لعقد اجتماعات مُعيّنة فى أماكن مُعيّنة ، ولكن توافقاً مع قرار البنك المركزي ، بحيث يكون لدينا هذه الرخصة ، وهى رخصة مُتّيدة باحتماع واحد فقط في العام ، ليس مُحددأ مكانه ، كما أنه مشروط بحضور وتمثيل جميع أعضاء المجلس .

السيد الأستاذ/محمد ابراهيم عبد الجواد (ممثل المصرف العربي الدولي)

- (*)
- بالنسبة للمادة (٢٣) ، فإنه يُدرك أن الغرض من التعديل المطلوب هو إعطاء فرصة لتقوية الإدارة التنفيذية للبنك ، وتسهيل إجراءات العمل به ، في ظل الظروف الموجودة حالياً - وذلك من خلال وجود نائين للرئيس يتم توزيع الاختصاصات عليهما .. وأنه (كممثل للمصرف العربي الدولي) يُقر هذا التعديل ، ويطلب عرضه على التصويت .
 - بالنسبة للمادة (٢٥) ، فإنه يرى أن يتم استخدام كلمة "تطلب" بدلاً من كلمة "يُسمح" في الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، وبحيث يُقرأ النص "ظروف خاصة تتطلب هذا الاستثناء" وليست "يُسمح هذا الاستثناء" - وذلك لأن الاستثناء لا يُباح .. هذا من ناحية الصياغة .. أما من ناحية الموضوع فإنه يجد التزاماً عليه أن يُوضح عدة أمور.. الأمر الأول ، أننا لا ننظر إلى بنك قناة السويس على أساس أنه مُساهم في المصرف اللبىسى الخارجى أو المصرف العربي الدولي ، إنما هو مؤسسة مستقلة تعمل في جمهورية مصر العربية - وهذا أمر مفروغ منه ، ولا تُريد أن يُناقش فيه أى أحد .. الأمر الثانى ، أن من سياسة المصرف اللبىسى الخارجى محاولة دعم عمل المؤسسات المصرفية التي يُساهم فيها خارجياً ، وأن من أحد أساليب دعمه لهذه المؤسسات دعوة مجالس إدارتها للانعقاد بضيافته فى مقر المصرف بالجمهورية ، وحيث يتم الترتيب لعقد لقاءات مع جميع المصارف التجارية العاملة في الجمهورية ، كما يُوثق العلاقات معهم ، ويُعطيهم شعوراً بأن المصرف الضيف له أولوية خاصة فى التعامل - وأنه يعتقد أن هذه الفكرة نجحت كثيراً مع كل المؤسسات التي يُساهم فيها المصرف في أوروبا وأفريقيا ..



Handwritten signatures and initials in Arabic script, including a large signature that appears to be 'محمد ابراهيم عبد الجواد'.

الأمر الثالث ، أنه في جميع الأحوال ليس الغرض من التعديل المطلوب في هذه المادة أن يكون الاجتماع الخارجى في الجماهيرية فقط ، ولكن في أى مكان ولنفس السبب ، لأن أحد وسائل إجماع العمل المصرفى هو عملية التسويق .. وأخيراً فإنه في النهاية (وكممثل للمصرف العربى الدولى) يُوافق على هذا التعديل ، ويطلب عرضه على التصويت .
وانتهت مناقشات الجمعية (على النحو) ، وأسفرت نتيجة أخذ رأى النهائى على التعديلىن المعروضين على الجمعية (في ختام المناقشات) ، عن :

أولاً : الاقتناع بجدوى التعديلىن المعروضين للمادتين (٢٣) و(٢٥) للبنك خلال المرحلة المقبلة ، مس حيث أنهما يُعطيان الفرصة لتدعيم الإدارة التنفيذية من ناحية ، وقيمة أحد السبل لدعم نشاطات التسويق الخارجى للبنك من ناحية أخرى .

ثانياً : الموافقة على الإقتراح المقدم من السيد الأستاذ/محمد إبراهيم عبد الجواد (مُمثل المصرف العربى الدولى) باستخدام كلمة "تطلب" بدلاً من كلمة "تُبيح" في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥) ، بحيث يكون نص العبارة "ظروف خاصة تتطلب هذا الاستثناء" ، وليس "ظروف خاصة تُبيح هذا الاستثناء" .

ثالثاً : إعلان كل من السيد المساهم الأستاذ /إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم ، والسيد المساهم الأستاذ/ محمد فريد عبد الغنى بدوى ، عدم موافقتهما على التعديلىن المعروضين للمادتين المذكورتين معاً - وبخلافهما لم يتقدم أحد (من السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع) لإثبات تحفظه بعدم الموافقة (أثناء أخذ رأى النهائى على التعديلىن) .

(وابعاً)

قرار الجمعية بتعديل المادتين (٢٣) و (٢٥) من النظام الأساسى للبنك

بعد انتهاء مناقشات الجمعية التى صاحبت أخذ رأى على تعديل المادتين (٢٣) و (٢٥) من النظام الأساسى لبنك (على النحو المتقدم) - تلا السيد رئيس الجمعية ، على السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع ، مشروع القرار المطلوب إصداره من الجمعية بشأن تعديل المادتين المذكورتين بـ ٥ صفحات من الكتيب السابق إرساله إلى السادة المساهمين بأوراق الدعوة للاجتماع) .

١١/٤



Handwritten signatures and initials in black ink, including a large signature that appears to be 'محمد إبراهيم'.



١١ - تابع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس (١٠ يونية ٢٠١٠)

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار وحيد

الموافقة على تعديل المادتين (٢٣) و (٢٥) من النظام الأساسي للبنك وفقاً للبيان التالي ، مع تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (أو من يفوضه) في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ، ومع إخطار البنك المركزي المصري بإحلال كلمة "تطلب" محل كلمة "تبيح" في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥) .

وتحفظ بعدم الموافقة على هذا القرار (وما يتضمنه من تعديلات) - ونسبة ٠,٠٢% من عدد الأسهم الحاضرة والمثلة في الاجتماع البالغ عددها ٤٢٧ ٨٨٢ ١٦٥ سهماً - كل من السيدين المساهمين : الأستاذ إبراهيم محمود إبراهيم (١٦٠ ٢٦ سهماً) ، والأستاذ/محمد فريد عبد الغنى بدوى (١٠٠٠ سهم) .

... ..

بيان تعديل المادتين (٢٣) و (٢٥) الصادر به قرار الجمعية (نصا المادتين قبل التعديل وبعده)

نص المادة (٢٣) قبل التعديل

يُعيّن مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً ، كما يُعيّن نائباً للرئيس وعضواً منتدباً ، ويُحدد المجلس اختصاص كل منهما ، وعلى أن يحل النائب محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه ، وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة ونائبه ، يُعيّن المجلس من بين أعضائه العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً .

ودون الإخلال بسلطة الجمعية العامة العادية في تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة

الناشئة عن عضويتهم ، يختص مجلس الإدارة بإقرار مكافآت الأعضاء التنفيذيين .

عدد/١٢



Handwritten signature.

نص المادة (٢٣) بعد التعديل

يُعيّن مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً ، كما يُعيّن نائباً للرئيس وعضواً منتدباً ، ويُحدد المجلس اختصاص كل منهما ، وعلى أن يحل النائب محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه ، وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة ونائبه ، يُعيّن المجلس من بين أعضائه العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً .

ويجوز للمجلس - عند الاقتضاء - تعيين نائب آخر للرئيس وعضواً منتدباً ، بالإختصاصات التي يُحددها له عند التعيين .

ودون الإخلال بسلطة الجمعية العامة العادية في تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة الناشئة عن عضويتهم ، يختص مجلس الإدارة بإقرار مكافآت الأعضاء التنفيذيين .

نص المادة (٢٥) قبل التعديل

يعقد مجلس الإدارة - بدعوة من رئيس مجلس الإدارة - كلما دعت مصلحة البنك إلى إنعقاده ، أو بناءً على طلب ثلث أعضائه .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، ولا يجوز أن تنقضي أربعة أشهر كاملة دون انعقاد .

ويكون انعقاد مجلس الإدارة في مركز البنك بمدينة الإسماعيلية ، أو بمدينة القاهرة ، بحسب الأحوال .

ويجوز أن يعقد المجلس في أي مدينة أخرى داخل جمهورية مصر العربية ، إذا توافرت لدى مجلس الإدارة ظروف خاصة تُبيح هذا الاستثناء ، وبشرط أن يكون جميع الأعضاء حاضرين أو مُمثلين في الاجتماع .



نص المادة (٢٥) بعد التعديل

ينعقد مجلس الإدارة - بدعوة من رئيس مجلس الإدارة - كلما دعت مصلحة البنك إلى إنعقاده ،
أو بناءً على طلب ثلث أعضائه .
ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، ولا يجوز أن
تنقضي أربعة أشهر كاملة دون انعقاد .
ويكون إنعقاد مجلس الإدارة في مركز البنك بمدينة الإسكندرية ، أو بمدينة القاهرة ، بحسب الأحوال .
ويجوز أن يعقد المجلس في أى مدينة أخرى داخل أو خارج جمهورية مصر العربية ، إذا توافرت
لدى مجلس الإدارة ظروف خاصة تتطلب هذا الاستثناء ، وبشرط أن يكون جميع الأعضاء حاضرين أو
مُمثلين في الاجتماع ، وعلى أن يكون إنعقاد المجلس خارج جمهورية مصر العربية لمرة واحدة خلال السنة
المالية الواحدة .

....

وعلى هذا النحو ، أتمت الجمعية العامة غير العادية للبنك نظر الموضوع الوحيد المدرج بجدول
أعمال اجتماعها المقنود بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠ .

....

وانتهى الاجتماع ، حيث كانت الساعة تمام الثانية عشرة لإربعاً قبل الظهر .،،،

رئيس الجمعية

أمين سر الجمعية

جامعاً الأصوات

مراقب الحسابات



بنك قناة السويس

ش.م.م

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

مرفقات

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠

:

مرفق وحيد

بيان حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠

بنك قناة السويس

ش.م.م

بيان

حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ١٠ يونية ٢٠١٠

البيانات		البيانات		البيانات		البيانات	
%	م.م						
							من الأشخاص الاعتباريين
٤١,٤٨	٨٢ ٩٥٤ ٥٢٨	x	x	٤١,٤٨	٨٢ ٩٥٤ ٥٢٨		• المصرف العربي الدولي
٢٧,٧١	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤	x	x	٢٧,٧١	٥٥ ٤١٢ ٤٤٤		• المصرف الليبي الخارجي
١٠,١١	٢٠ ٢١٢ ٣٢٠	x	x	١٠,١١	٢٠ ٢١٢ ٣٢٠		• صندوق التأمين الخاص بالعاملين بمهنة قناة السويس
٢,٥٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠	x	x	٢,٥٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠		• شركة العالم العربي للاستثمارات المالية
٠,٦٠	١ ٢١٩ ٤٧٤	x	x	٠,٦٠	١ ٢١٩ ٤٧٤		• صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب
٠,١٤	٢٧٨ ٠٢١	x	x	٠,١٤	٢٧٨ ٠٢١		• شركة المهندسين للتأمين
٠,٠٢	٤١ ٢٣٣	x	x	٠,٠٢	٤١ ٢٣٣		• شركة الرادى الأحمر للاستثمار والتنمية
٠,٠١	٢٥ ٠٠٠	x	x	٠,٠١	٢٥ ٠٠٠		• محطة الهيئة القومية للتبريد رقم ٣
٠,٠١	١٥ ١٦٢	x	x	٠,٠١	١٥ ١٦٢		• شركة مصر للتأمين
٨٢,٥٨	١٦٧ ٤٦٤ ٥٢٨						مجموع
٠,٣٦	٧١٩ ٢٤٥	٠,٢٠	٤٠٢ ٢٠٩	٠,١٦	٣١٧ ٠٣٦		من الأشخاص الطبيعيين
							• ثلاثة وستون مساهماً (مهم ثمانية بالإقامة)
٨٢,٩٤	١٦٨ ١٨٣ ٥٧٤						الإجمالي

رئيس الجمعية

أمين سر الجمعية

جامعاً الأصوات

بنك قناة السويس
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وتقرير مراقبي الحسابات عليها

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك قناة السويس
(شركة مساهمة مصرية)
الميزانية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	إيضاح رقم	
ألف	ألف		
جنيه مصري	جنيه مصري		
			الأصول
١ ٠٤٣ ٠٧٥	٤٦٢ ٢٤٩	(٤)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٣ ٠٣٦ ٦١٦	٤ ٦٦٧ ٧١٧	(٥)	أرصدة لدى البنوك
٢ ٢٠٣ ٤٢٣	٢ ١٦٤ ٩٣٤	(٦)	أذون خزائفة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي
١٥٤ ٣٤٠	١١١ ٥٥٩	(٧)	أصول مالية بغرض المتاجرة
٥ ٧٦٤ ٨١٧	٥ ٤٥٤ ٢٢٥	(٩، ٨)	قروض للعملاء (بالصافي بعد خصم المخصص) إستثمارات مالية:
١ ٥٠٢ ٨٥٧	١ ٨٥٣ ٠٩٥	(١٠)	متاحة للبيع
٢٢ ٠٨٩	٢٣ ١٨٤	(١٠)	محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
٤٢ ٢٨٥	٤٢ ٢٨٥	(١١)	إستثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
٥٤٠ ٣٧٢	٥٢١ ١٥٤	(١٣)	أرصدة مدينة وأصول أخرى
١٠٣ ٠٢٣	١٤١ ٥٢٧	(١٤)	أصول ثابتة (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك)
<u>١٤ ٤١٢ ٨٩٧</u>	<u>١٥ ٤٤١ ٩٢٩</u>		إجمالي الأصول
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
١ ٣٠٧ ١٠٥	٩٣٦ ٨٨٧	(١٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١١ ٧٨٠ ٣٩٩	١٢ ٣٨٣ ٥٨٥	(١٦)	ودائع العملاء
١٢٧ ٩٦٦	١٤٢ ٩٠٠	(١٧)	أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى
٧ ٠٠٠	٨ ٨٠٠	(١٨)	قروض طويلة الأجل
١١٨ ١١٤	٥٤ ٨٨٦	(١٩)	مخصصات أخرى
٢ ٧١٤	٥ ٢٩٧	(٢٤)	إلتزامات ضريبية موجلة
<u>١٣ ٣٤٣ ٢٩٨</u>	<u>١٣ ٥٢٢ ٣٥٥</u>		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	(٢٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
٧٨ ٩٦٣	١١٨ ٨١٨	(٢٠-ج)	إحتياطيات
-	(٢٠٠ ٠٠٠)		صافي (خسائر) العام
(٩ ٣٦٤)	(٩ ٢٤٤)		(خسائر) مرحلة
<u>١ ٠٦٩ ٥٩٩</u>	<u>١ ٩٠٩ ٥٧٤</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>١٤ ٤١٢ ٨٩٧</u>	<u>١٥ ٤٤١ ٩٢٩</u>		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية
			إلتزامات عرضية وإرتباطات
٢ ٤١١ ٢٦٨	٢ ٩٨٠ ٦٠٦	(٢١)	إلتزامات مقابل خطابات ضمان وإعتمادات مستندية
			وإرتباطات أخرى

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٥) إلى صفحة (٢٩) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

تقرير مراقبي الحسابات "مرفق"

طارق فتحى قنديل
رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

عبدالمجيد المتغير
نائب رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

بنك قناة السويس
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

عن السنة المالية المنتهية في	عن السنة المالية المنتهية في	إيضاح رقم	
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١		
ألف	ألف		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٨٥٠ ٨٩٠	٤٩٧ ٢١٥		عائد القروض والأرصده لدى البنوك
١٥٠ ٤٧٨	٣٧٥ ٣٢٢		عائد أذون الخزانة والسندات
(٧٣٤ ٤٧٦)	(٦١٧ ٥٢٢)		يخصم : تكلفة الودائع والإقراض
٢٦٦ ٨٩٢	٢٥٥ ٠١٥		صافى الدخل من العائد
			يضاف / (يخصم):
٦٢ ١٤٢	٦٠ ٠٢٨		عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
٢٦ ٠١٠	٣٧ ٧٥٩	(٢٢)	توزيعات أرباح
(٢٥ ٥٦٦)	٤٥ ٠٩٨	(٢٣)	صافى دخل المتاجر
٤١٩ ٢٩٢	٦ ٣٦٥	(١٠)	أرباح إستثمارات مالية
٤٧ ٧٠٦	٩١ ٦٢٥		إيرادات عمليات أخرى
٥٢٩ ٥٨٤	٢٤٠ ٨٧٥		صافى إيرادات للنشاط
٧٩٦ ٤٧٦	٤٩٥ ٨٩٠		
			(يخصم) / يضاف:
(١ ٠٦٧)	(١ ٣٢١)		عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
(٥٧٠ ٩١٧)	(٣٩٤ ٦٦٥)	(١٩,٩)	مخصصات
(٢٢٣ ٧٧١)	(٢٤٨ ٢٥٧)		مصروفات إدارية وعمومية وإهلاك وإستهلاك
(٢ ٢٥٣)	(٣٩٦)		مصروفات عمليات أخرى
(١ ٥٣٢)	(١٤٨ ٧٤٩)		(خسائر) النشاط
١ ٢٧٣	٢ ٤٠٦		أرباح غير متعلقة بالنشاط
(٢٥٩)	(١٤٦ ٣٤٣)		صافى (الخسائر) قبل الضريبة
-	(٥١ ٠٧٤)		(يخصم) / يضاف:
٢٥٩	(٢ ٥٨٣)	(٢٤)	ضريبة الدخل
-	(٢٠٠ ٠٠٠)		الضريبة المؤجلة
-	(٢,٠٠)	(٢٥)	صافى (خسائر) العام
-	(٢,٠٠)		نصيب السهم فى (الخسائر)

الإيضاحات المرافقة من صفحة (٥) إلى صفحة (٢٩) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

بنك الراجحي

إحدى شركات المجموعة

المدة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

صافي ائتمنة صافية مستحقة في 31 ديسمبر 2009

الإجمالي	مستحق	مستحق	مستحق	مستحق	إجمالي القيمة	
					صافية / المستحقات صافية	رأس المال
1,108,117	(9,314)	-	-	118,210	1,000,000	
(89,217)	-	-	-	(89,217)	-	الرصيدة في 31 ديسمبر 2007 (بعد الخصم)
1,018,900	(9,314)	-	-	78,993	1,000,000	تغير القيمة الصافية خلال عام 2008
120	120	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2008
120	120	-	-	-	-	تصويبات
120	120	-	-	-	-	المسؤول من مطالب مشاريف الاستثمار *
1,018,900	-	-	120	-	1,019,020	المسؤول من زيادة رأس المال للمصدر
1,018,900	-	-	-	-	1,018,900	المسؤول من زيادة رأس المال للمصدر
1,018,900	-	-	-	1,018,900	-	تغير القيمة الصافية خلال عام 2009
(200,000)	-	(200,000)	-	-	-	صافي (خسائر) العام
1,818,800	(9,294)	(200,000)	120	120	1,739,626	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

* تم إثبات القيمة من مسطروف بهما زيادة رأس المال في حساب الأرصود العام.

الإحصاءات المرفقة من صفحة (5) في صفحة (19) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

بنك قناة السويس
شركة مصرية مسجلة
قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١	
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي (الخسائر) قبل لضريبة
(٢٥٩)	(١٤٦ ٣٤٣)	تعديلات لتسوية صافي (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٦ ٤٦٠	١٣ ٢٤٥	إهلاك أصول ثابتة
٥٧٠ ٩١٧	٣٩٤ ٦٦٥	مخصصات
٦٤ ٣٢٧	(٨ ٨٧٤)	فروق تقييم إستثمارات مالية بخوض المتاجرة
(١٠٠ ٢٢١)	(٦٤ ٥٣٣)	المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص للقروض
٢٥	(٥٥)	فروق إعادة تقييم أرصدة لمخصصات بالمعاملات الأجنبية بخلاف مخصص للقروض
(١ ٢٧٣)	(٢ ٤٠٦)	أرباح بيع أصول ثابتة
(٤١٩ ٤٢٢)	(٦ ٣٦٥)	أرباح بيع إستثمارات مالية
-	(٥١٠ ٧٤)	الضرائب المسددة
٢٢٠ ٧٥٤	١٢٨ ٢٩٠	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
٣ ١٢١ ١٣٤	(١ ٦٠٧ ٢٩٣)	صافي (الزيادة) النقص في الأصول
(٢ ١٥٠ ٩٩٦)	٤٣٧ ٠٩٦	ودائع لدى البنوك
(١٣ ٩٣٣)	٥١ ٦٥٤	أثون خزائن وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي (إستحقاق أكثر من ٣ شهور)
(٣٩٩ ١٢٠)	(٣٠٩ ٨١٠)	إستثمارات مالية بخوض المتاجرة
(٤٤٣ ١٤٧)	(١٠٢ ١٧٤)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
(١٨٣ ٨٦١)	(٩ ٧٤٦)	قروض للعملاء
٣٣٠ ٧٨٦	(٣٧٠ ٢١٩)	أرصدة مدينة وأصول أخرى
(٤٦ ٣٤٤)	٦٠٣ ١٨٥	صافي (النقص) الزيادة في الإلتزامات
(٢٣ ٠١٧)	٣٧ ٦٧٢	أرصدة مستحقة للبنوك
٤١٢ ٣٥٦	(١ ٦٤١ ٨٧٥)	ودائع العملاء
٦١٣ ٧٢٢	-	أرصدة بالذلة والإلتزامات أخرى
(١٨ ٢٠٩)	-	صافي للتدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
(١١ ٠٧٠)	(٢١ ١٤٩)	التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
١ ٦٥٠	٣ ٨١٢	متحصلات من بيع إستثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
٥٨٦ ٠٩٣	(١٨ ٣٣٧)	مفوعات من إسترداد إستثمارات مالية محتفظ بها حتى ترويج الإستحقاق
-	-	مفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز للفروع
-	-	متحصلات من بيع أصول ثابتة
-	-	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الإستثمار
-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
-	١٨٠٠	زيادة رأس المال المصدر
-	١ ٠٠١ ٨٠٠	الزيادة في قروض طويلة الأجل
٩٩٨ ٣٤٩	(١٥٨ ٤١٢)	صافي للتدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
١٩٧ ٥٣٠	١ ١٩٥ ٨٧٩	صافي للتغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٤ ١٩٥ ٨٧٩	١ ٠٣٧ ٤٦٧	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
١ ٠٤٣ ٠٧٥	٤٦٢ ٢٤٩	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام
٣ ٠٣٦ ٦١٦	٤ ٦٦٧ ٧١٧	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:
٢ ٢٠٢ ٤٢٣	٢ ١٦٤ ٩٣٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
(٢ ٩٢٣ ٥٥١)	(٤ ٥٣٠ ٨٤٥)	أرصدة لدى البنوك
(٢ ١٦٣ ٦٨٤)	(١ ٧٢٦ ٥٨٨)	أثون خزائن وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
١ ١٩٥ ٨٧٩	١ ٠٣٧ ٤٦٧	ودائع لدى البنوك
		أثون خزائن وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي (أكثر من ٣ شهور)
		النقدية وما في حكمها في آخر العام

المعاملات غير النقدية

- مبلغ ٢٩ ٦٢٧ ألف جنيه مصري قيمة إسطقات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول ثابتة خلال العام وقد تم إلغاء أثر ذلك من بدئي التغير في الأرصدة والأصول الثابتة.

- مبلغ ١ ٣٧٩ ألف جنيه مصري قيمة إسطقات أصول ثابتة تم تحويلها إلى الأصول الثابتة وإزالة يوجد مبلغ مستحقة التغير بالأرصدة الدائنة خلال العام وقد تم إلغاء أثر ذلك من بدئي التغير في الأرصدة الدائنة والأصول الثابتة.

- مبلغ ٨ ٢٨٩ ألف جنيه مصري قيمة عقود حق التحويل تم تحويل مديونيتها عن الإستثمارات المالية المتاحة للبيع إلى قروض للعملاء وقد تم إلغاء أثر ذلك من بدئي التغير في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع وقروض العملاء.

- مبلغ ٦٩٣ ألف جنيه مصري قيمة مدفوعات تحت حساب شراء إستثمارات تم تحويلها إلى الإستثمارات المالية المتاحة للبيع من الأرصدة المدينة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بدئي التغير في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأرصدة المدينة.

- مبلغ ١١ ٦٧٢ ألف جنيه مصري قيمة إسطقات للإستثمارات المالية المتاحة للبيع تم تحويلها من قروض العملاء خلال العام وتم إلغاء أثرها على بدئي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع وقروض العملاء.

- مبلغ ١٥ ٧٣٨ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع وقد تم إلغاء أثر ذلك من بدئي إحتياطي القيمة المعادلة والإستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- مبلغ ٢٤ ١١٧ ألف جنيه مصري قيمة تحويل مساريض إصدار اسم رأس المال من الارصدة الدائنة إلى الإحتياطي العام وقد تم إلغاء أثر ذلك من بدئي الارصدة الدائنة والإحتياطي العام.

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٥) إلى صفحة (٢٩) تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

بنك قناة السويس
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(١) **النشاط**

تأسس بنك قناة السويس - شركة مساهمة مصرية - كبنك تجارى بموجب القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٤ مارس ١٩٧٨ طبقاً لأحكام قانون الإستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والذى حل محله قانون رقم (٨) بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار. ويقوم البنك بتقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه وذلك من خلال مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة وعدد تسعة وعشرون فرعاً.

(٢) **أهم السياسات المحاسبية المتبعة**

(أ) **أسس إعداد القوائم المالية**

- تعد القوائم المالية طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ٢٧ يونيه ٢٠٠٢ وتعديلاتها بما فى ذلك تلك التعديلات المتعلقة بالإستثمارات الماليه الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين والتعليمات المحلية السارية وكذا على أساس التكلفة التاريخية معطلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع. وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة ٢٠٠٧ حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات.

- تم إعادة تبويب الأصول والالتزامات المالية القائمة فى أول يناير ٢٠٠٨ فى مجموعات بغرض قياس قيمتها كما هو مبين فى إيضاح رقم (٢ - هـ) . مما نتج عنه الاعتراف بأثر رجعى بالتغيرات فى القيمة العادلة لها فى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق الملكية ويبين الإيضاح رقم (٢٠ - ج) أثر ذلك التغير على حقوق الملكية ويند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع التى كان يتم قياسها فيما سبق بالتكلفة معدلة بفروق أسعار الصرف أو القيمة العادلة لها أيهما أقل مع تحميل الإنخفاض فى قيمتها على قائمة الدخل .

(ب) **المعاملات بالعملات الأجنبية**

- تُمسك حسابات البنك بالجنهه المصري وثبتت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات بالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:-

▪ صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات مالية متاحه للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة و فروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف الساريه و فروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، و يتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بتغير أسعار الصرف ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحه للبيع) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح و الخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر ، و يتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحه للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

(ج) تحقق الإيراد

يُثبت الإيراد على أساس الاستحقاق وذلك باستثناء عوائد القروض غير المنتظمة التي يتم إيقاف إثباتها كإيراد عند عدم التأكد من إسترداد قيمة هذه العوائد أو أصل المديونية ، كما يتم إثبات إيرادات الأسهم ووثائق الإستثمار عند إعلان للتوزيعات المتعلقة بها .

(د) أدون خزائنة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري

أدون الخزائنة

يتم إثبات أدون الخزائنة بالقيمة الاسمية وتثبت العوائد على هذه الأدون التي لم تستحق بعد بالأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى وتظهر أدون الخزائنة بالميزانية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد .

(هـ) الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية :

أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع والقروض والمديونيات ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

هـ / ١ الأصول المالية المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير . كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

• عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- الأدوات المالية، مثل أدوات الدين المحفوظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبيوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل * بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبيوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر*.
- لا يتم إعادة تبويب أي مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر و ذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريتها ، كما لا يتم إعادة تبويب أي أداة مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا كانت هذه الاداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أية أداة مالية نقلا إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

٢/ـهـ الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الاصول المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

٣/ـهـ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو للصرف أو الأسهم. ويتبع مايلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو للتاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبيوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، والاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولا بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة .

- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية الميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية الميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندما يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترتبة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية الميوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية الميوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية BID PRICE أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيجند البنك القيمة العادلة باستخدام إحدى أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الميوبة متاحة للبيع يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.
- يقوم البنك بإعادة تيويب الأصل المالي الميوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق-كل حسب الأحوال-ونلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التيويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التيويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :-

■ في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمَر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمَر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

■ في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

- يقوم البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس للتدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة مسيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ويتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغيير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغيير في التقدير.

هـ/٤ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بفرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي يوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثماره الأصلي فيها لإسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية.

(و) الإستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة

يتم إثبات الإستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة بالتكلفة ، وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به وذلك بالنسبة لكل إستثمار على حده سنوياً ، وتحمله على قائمة الدخل ببند فروق تقييم إستثمارات مالية أخرى ، وفي حالة إرتفاع القيمة العادلة يتم إضافته إلى ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

(ز) المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التصوية على أساس صافى المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزنة مع الالتزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

(ح) تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء بالميزانية ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لهذه الأصول عن القيمة التي آلت بها للبنك في تاريخ الميزانية تحمل الفروق على قائمة الدخل وفي حالة ارتفاع القيمة العادلة يتم الإضافة إلى قائمة الدخل وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

(ط) الإنخفاض في الأصول غير المالية

يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول الغير مالية المملوكة للبنك في تاريخ الميزانية، وفي حالة توافر مؤشرات تدل على إنخفاض القيمة القابلة للإسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمة هذه الأصول إلى قيمتها القابلة للإسترداد ويحمل هذا التخفيض على قائمة الدخل، ويتم حساب قيمة الإهلاك السنوي فيما يتعلق بالأصول الثابتة عن السنوات التالية على أساس القيمة المعجلة.
وتقوم إدارة البنك بشكل دوري بتقييم وجود أي مؤشرات تدل على حدوث إنخفاض في قيمة خسائر السابق الإعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات يعاد تقدير قيمة الإنخفاض ويتم عكس قيمة الإنخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صافي قيمتها الدفترية الأصلية قبل تسجيل خسائر الإنخفاض في القيمة .

(ي) مخصص القروض والالتزامات العرضية

يتم تكوين المخصص لقروض والالتزامات عرضية بذاتها بالإضافة الى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والالتزامات العرضية الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة ، ونسبة من كل من الضمانات العقارية والتجارية والأوراق المالية المستوفاة شروط و تعليمات البنك المركزي وفي ضوء خبرة الإدارة والدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والالتزامات العرضية ويتم حساب نسبة المخصص وفقاً للأسس والقواعد الصادرة من البنك المركزي.
يتم إعدام القروض في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من القروض التي سبق إعدامها .

(ك) إضمحلال الأصول المالية

ك/١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمطة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقيه القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم امكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الاخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية. ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر إئتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية.
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على اساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة

ك/٢ إستثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما اذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعه من الأصول المالية المبوية ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما اذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

وخلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ لا يتم اعتبار الانخفاض في القيمة السوقية اضمحلالاً طبقاً لقواعد البنك المركزي.

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩، فيُعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة للمتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة

الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

(ل) الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً خارج الميزانية تحت بند "الإلتزامات عرضية وإرتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو إلتزامات فعلية في تاريخ الميزانية.

(م) النقدية ومافى حكمها

لأغراض إعداد قائمة التكتفات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي المصري وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك وكذا رصيد أنون الخزنة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إقتنائها.

(ن) الإهلاك والإستهلاك

- تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل على النحو التالي :

نوع الأصل	العمر الإنتاجي المقدر
مبانى وإنشاءات	٥٠ سنة
نظم آلية متكاملة	٤ سنوات
وسائل نقل وإنتقال	٣,٣٣ سنوات
أجهزة ومعدات	٤ سنوات
تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
أثاث	٥ سنوات

- فى نهاية السنة المالية تم إعادة النظر فى الاعمار الإنتاجية المقدره لكل أصل مما نتج عنه تغيير فى التقديرات المحاسبية الخاصة بتلك الاعمار تم تطبيقها على الأصول الثابتة من عام ٢٠٠٩ على النحو التالي :

نوع الأصل	العمر الإنتاجي المقدر
نظم آلية متكاملة	٥ سنوات (بدلاً من ٤ سنوات)
وسائل نقل وإنتقال	٥ سنوات (بدلاً من ٣,٣٣ سنة)
أجهزة ومعدات	٨ سنوات (بدلاً من ٤ سنوات)
أثاث	١٠ سنوات (بدلاً من ٥ سنوات)

- يتم إستهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

(س) ضريبة الدخل

- تتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات، بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية.

- يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة المتوقعة خلال السنوات التالية.

(٣) الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٣ الأدوات المالية

(أ) تتمثل الأدوات المالية للبنك في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك وتتضمن الالتزامات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك كما تتضمن الأدوات المالية ، الحقوق والتعهدات للغير المدرجة بالالتزامات العرضية . ويتضمن إيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول وإلتزامات البنك والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية .

(ج) العقود الأجلية

طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري فإن البنك لا يدخل في عمليات العقود الأجلية إلا بالقدر اللازم لتغطية متطلباته من العملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم من خلال البنك ، وتتميز جميعها بأنها عمليات قصيرة الأجل.

٢/٣ إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

(أ) خطر سعر العائد

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات نتيجة تغير أسعار العائد عليها ويقوم البنك بعدة إجراءات من شأنها خفض آثار مثل هذا الخطر إلى الحد الأدنى ومن أهمها :

- ربط سعر العائد على الإقتراض مع سعر العائد على الإقراض .
- الإمترشاد بأسعار الخصم للعملات المختلفة عند تحديد أسعار العائد .
- مراقبة توافق تواريخ إستحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار العوائد المرتبطة بها .

ويبين الإيضاح رقم (٢٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيان بمتوسط أسعار العائد المطبقة لمعرفة البنك خلال العام على تلك الأصول والالتزامات المالية.

(ب) خطر الإئتمان

تعتبر القروض للعملاء والبنوك والاستثمارات المالية في صورة سندات وكذا أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والحقوق والتعهدات من الغير المدرجة ضمن الإلتزامات العرضية من الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان والمتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الإستحقاق .

ويقوم البنك بإتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الإئتماني إلى الحد الأدنى ومن أهمها :

- إعداد الدراسات الإئتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الإئتماني المتعلقة بذلك .
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والإئتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة .
- توزيع محفظة القروض والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة تلافاً لتركيز المخاطر. ويبين إيضاح رقم (٣٠) توزيع محفظة القروض والأصول الأخرى على القطاعات المختلفة في تاريخ الميزانية.

(ج) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

نظراً لتعامل البنك في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن البنك يراعى التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في هذا الشأن .

ويبين الإيضاح رقم (٣١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أهم مراكز العملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية.

(٤) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالصندوق
١١٥ ٠٥٠	١٢٦ ٨٣٤	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي
٩٢٨ ٠٢٥	٣٣٥ ٤١٥	
<u>١ ٠٤٣ ٠٧٥</u>	<u>٤٦٢ ٢٤٩</u>	الرصيد

(٥) أرصدة لدى البنوك

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	(أ) البنك المركزي ودائع لأجل
١ ٧٧٤ ٥٣٣	٣ ٣٢١ ٩٥٤	
<u>٨ ٢٣٢</u>	<u>٤ ١٠٠</u>	(ب) بنوك محلية حسابات جارية وداائع لأجل
٥٩٦ ٨٧٠	٤١٠ ٦٩١	
<u>٦٠٥ ١٠٢</u>	<u>٤١٤ ٧٩١</u>	

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٠٤ ٨٣٣	١٣٢ ٧٧٢
٥٥٢ ١٤٨	٧٩٨ ٢٠٠
<u>٦٥٦ ٩٨١</u>	<u>٩٣٠ ٩٧٢</u>
<u>٣ ٠٣٦ ٦١٦</u>	<u>٤ ٦٦٧ ٧١٧</u>

(ج) بنوك خارجية
حسابات جارية
ودائع لأجل

الرصيد

(٦) أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم
لدى البنك المركزى

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٤٠ ٠٠٠	٤٤٧ ٧٢٥
٩٣٥ ٠٥٠	٥٣٣ ٦٧٥
١ ٣٧١ ٧٠٠	١ ٢٧٣ ٣٥٠
<u>٢ ٣٤٦ ٧٥٠</u>	<u>٢ ٢٥٤ ٧٥٠</u>
(١٤٣ ٣٢٧)	(٨٩ ٨١٦)
<u>٢ ٢٠٣ ٤٢٣</u>	<u>٢ ١٦٤ ٩٣٤</u>

أذون خزائنة

أذون خزائنة إستحقاق ٩١ يوم
أذون خزائنة إستحقاق ١٨٢ يوم
أذون خزائنة إستحقاق ٣٦٥ يوم

الإجمالي

يخصم: عوائد لم تستحق بعد

الرصيد

(٧) أصول مالية بغرض المتاجرة

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧٤ ٣٦٤	٤٤ ٥٧١
<u>٧٤ ٣٦٤</u>	<u>٤٤ ٥٧١</u>
٧٩ ٩٧٦	٦٦ ٩٨٨
<u>٧٩ ٩٧٦</u>	<u>٦٦ ٩٨٨</u>
<u>١٥٤ ٣٤٠</u>	<u>١١١ ٥٥٩</u>

أدوات دين

سندات حكومية

إجمالي أدوات دين

أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية
- وثائق صناديق الإستثمار

إجمالي أدوات حقوق الملكية

إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة

(٨) قروض للعملاء (بالصافي بعد خصم المخصص)

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أوراق تجارية مضمومة
٦٠٦	١٠٣ ٧٧٢	قروض للعملاء
٨ ٤٩٩ ٩٢١	٨ ٤٨٨ ٠٠٣	
الإجمالي		
٨ ٥٠٠ ٥٢٧	٨ ٥٩١ ٧٧٥	مخصص القروض
(٢ ٦١٩ ٢٩٩)	(٢ ٩٦٤ ٩٩١)	عائد مقدم تحت التسوية
(١٦ ٦٤٢)	(٣٥١)	العوائد المجنبية
(٩٩ ٧٦٩)	(١٧٢ ٢٠٨)	
الصافي		
٥ ٧٦٤ ٨١٧	٥ ٤٥٤ ٢٢٥	

(٩) مخصص القروض (منتظمة / غير منتظمة)

فيما يلي بيان بحركة مخصص القروض خلال العام ورصيدته في تاريخ الميزانية :

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مجموع	عام	محدد	
ألف	ألف	ألف	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	رصيد المخصص أول العام
٢ ٦١٩ ٢٩٩	٤٦ ٧٢٣	٢ ٥٧٢ ٥٧٦	المكون خلال العام
٣٨٩ ٨٣٩	٢٠ ٤١١	٣٦٩ ٤٢٨	تحويلات بين المخصصات*
٣ ٤٦٦	(١٠ ٣٤٥)	١٣ ٨١١	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
(٣ ٠٥٩)	(١٩٦)	(٢ ٨٦٣)	
٣ ٠٠٩ ٥٤٥	٥٦ ٥٩٣	٢ ٩٥٢ ٩٥٢	المستخدم من المخصص خلال العام
(٤٤ ٥٥٤)	(٨٥٣)	(٤٣ ٧٠١)	
٢ ٩٦٤ ٩٩١	٥٥ ٧٤٠	٢ ٩٠٩ ٢٥١	رصيد المخصص في نهاية العام

* محول من بند مخصصات أخرى - مخصص الالتزامات العرضية (إيضاح ١٩).

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

مجموع ألف	عام ألف	محدد ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢ ١٤٩ ٧٥٥	٥٨ ١٨٥	٢ ٠٩١ ٥٧٠	رصيد المخصص أول العام
٥٣٢ ٨٨٨	١١٢ ٠٠٠	٤٢٠ ٨٨٨	المكون خلال العام
(٩ ٩٣٩)	(١٢١ ٩٠٧)	١١١ ٩٦٨	تحويلات بين المخصصات
(٢ ٩٣٣)	(٦)	(٢ ٩٢٧)	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
٢ ٦٦٩ ٧٧١	٤٨ ٢٧٢	٢ ٦٢١ ٤٩٩	
(٥٠ ٤٧٢)	(١ ٥٤٩)	(٤٨ ٩٢٣)	المستخدم من المخصص خلال العام
٢ ٦١٩ ٢٩٩	٤٦ ٧٢٣	٢ ٥٧٢ ٥٧٦	رصيد المخصص في نهاية العام

(١٠) إستثمارات مالية

٢٠٠٨/١٢/٣١ ألف جنيه مصري	٢٠٠٩/١٢/٣١ ألف جنيه مصري	
٩٦١ ٢١٦	١ ٢٨٩ ٦٤٢	إستثمارات مالية متاحة للبيع
٢٩٢ ٦٦٧	٣٠٤ ٠٢١	أدوات دين - بالقيمة العادلة
٢٤٨ ٩٧٤	٢٥٩ ٤٣٢	- مدرجة في السوق
		أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :
		- مدرجة في السوق
		- غير مدرجة في السوق
١ ٥٠٢ ٨٥٧	١ ٨٥٣ ٠٩٥	إجمالي إستثمارات مالية متاحة للبيع
٣٠٥	٢٩٤	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٤ ٧١٤	٢١ ٧٩٥	أدوات دين
(٢ ٩٣٠)	١ ٠٩٥	- مدرجة في السوق
		- غير مدرجة في السوق
		يزد / (يخصم) : مخصص خسائر الإضمحلال
٢٢ ٠٨٩	٢٣ ١٨٤	إجمالي إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١ ٥٢٤ ٩٤٦	١ ٨٧٦ ٢٧٩	إجمالي إستثمارات مالية

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصري	جنيه مصري
١ ٢٥٤ ٦٨٨	١ ٥٩٣ ٩٥٧
٢٧٠ ٢٥٨	٢٨٢ ٣٢٢
<hr/>	<hr/>
١ ٥٢٤ ٩٤٦	١ ٨٧٦ ٢٧٩
<hr/>	<hr/>
٨٣٢ ٥٢٩	١ ١٨١ ٣٦٣
١٢٨ ٩٨١	١٠٨ ٥٧٨
<hr/>	<hr/>
٩٦١ ٥١٠	١ ٢٨٩ ٩٤١
<hr/>	<hr/>

- أرصدة متداولة
- أرصدة غير متداولة

أدوات دين ذات عائد ثابت
أدوات دين ذات عائد متغير

الاجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١ ٥٢٤ ٩٤٦	٢٢ ٠٨٩	١ ٥٠٢ ٨٥٧
٤٠٠ ٤٦٩	---	٤٠٠ ٤٦٩
(٦٥ ٧٧٥)	---	(٦٥ ٧٧٥)
(١ ٨١٦)	---	(١ ٨١٦)
١٥ ٧٣٨	---	١٥ ٧٣٨
٢ ٧١٧	١ ٠٩٥	١ ٦٢٢
<hr/>	<hr/>	<hr/>
١ ٨٧٦ ٢٧٩	٢٣ ١٨٤	١ ٨٥٣ ٠٩٥
<hr/>	<hr/>	<hr/>
١ ٢٦٨ ٩٧٧	٦ ٨٠٧	١ ٢٦٢ ١٧٠
٥٣٥ ٥٢٠	٢٠ ٠٠٠	٥١٥ ٥٢٠
(١١٤ ٦٢٦)	(١ ٧٨٨)	(١١٢ ٨٣٨)
(٣٨٩)	---	(٣٨٩)
(٩٠ ٠٧٥)	---	(٩٠ ٠٧٥)
(٧٤ ٤٦١)	(٢ ٩٣٠)	(٧١ ٥٣١)
<hr/>	<hr/>	<hr/>
١ ٥٢٤ ٩٤٦	٢٢ ٠٨٩	١ ٥٠٢ ٨٥٧

الرصيد في ٢٠٠٩/١/١

إضافات

إستبعادات (بيع / إسترداد)

فروق تقييم أصول ذات طبيعته نقدية بالعملة الأجنبية

أرباح التغير في القيمة المعادلة

يرد : مخصص خسائر الإضمحلال

الرصيد في ٢٠٠٩/١٢/٣١

الرصيد في ٢٠٠٨/١/١

إضافات

إستبعادات (بيع / إسترداد)

فروق تقييم أصول ذات طبيعته نقدية بالعملة الأجنبية

خسائر التغير في القيمة المعادلة

وخصم : مخصص خسائر الإضمحلال

الرصيد في ٢٠٠٨/١٢/٣١

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
الف	الف	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢ ٤٢٧	٣ ٦٤٨	أرباح بيع أصول مالية متاحه للبيع
(٧١ ٥٣١)	١ ٦٢٢	رد (خسائر) إضمحلال أدوات حقوق ملكيه متاحه للبيع
٥٢٧ ٥١٠	—	أرباح بيع أسهم في شركات تابعه وذات مصلحة مشتركة
(٤٦ ١٨٤)	—	خسائر إضمحلال قيمة شركات تابعه وذات مصلحة مشتركة
<u>٤٢٢ ٢٢٢</u>	<u>٥ ٢٧٠</u>	الرصيد في آخر السنة

تسويات مخصص خسائر الإضمحلال للإستثمارات
المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

١ ٣٧٧	(٢ ٩٣٠)	الرصيد في أول السنة
(٤ ٣٠٧)	—	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
—	٤ ٠٢٥	مبالغ مسترده خلال السنة
<u>(٢ ٩٣٠)</u>	<u>١ ٠٩٥</u>	الرصيد في آخر السنة
<u>٤١٩ ٢٩٢</u>	<u>٦ ٣٦٥</u>	

(١١) إستثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
نسبة للمساهمة	نسبة للمساهمة	
%	%	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٩٠	٩٠	شركة قناة السويس للمنتجات الخشبية (كوبن)
٤٠	٤٠	شركة صن رايز براندز للإستثمار والسياحة
٢٠	٢٠	قناة السويس للتنمية والتجارة
٢٠	٢٠	التنمية للمشروعات السياحية
٢٠	٢٠	قناة السويس للتنمية والإستثمار العقارى
٢٠	٢٠	شركة الأسكندرية للإستثمارات المالية
٣٥	٣٥	السلام للقرى السياحية
٣٠,١١	٣٠,١١	العربية للصباغة والتجهيز
٢٩,٧	٢٩,٧	شركة المعادي للإستثمارات السياحية والترفيهية
<u>٤٢ ٢٨٥</u>	<u>٤٢ ٢٨٥</u>	الرصيد

وتتمثل الإستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة في إستثمارات مالية غير مقيدة في سوق الأوراق المالية.

(١٢) إرتباطات رأسمالية
(أ) الإستثمارات المالية

بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ الميزانية مبلغ ٦ ٣٥٠ ألف جنيه مصرى وذلك طبقا لما يلى:-

المبلغ المسدد ألف جنيه مصرى	قيمة المساهمة ألف جنيه مصرى	المتبقى ولم يطلب بعد ألف جنيه مصرى	
١ ٨٠٠	٢ ٤٠٠	٦٠٠	إستثمارات مالية فى روض أموال شركات ذات مصلحة مشتركة
٥ ٢٥٠	٧ ٠٠٠	١ ٧٥٠	شركة التنمية للمشروعات السياحية
٤ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	شركة السلام للقرى السياحية الأسكندرية للإستثمارات المالية
<u>١١ ٠٥٠</u>	<u>١٧ ٤٠٠</u>	<u>٦ ٣٥٠</u>	

(ب) الأصول الثابتة وتجهيزات الفروع

بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بعقود شراء أصول ثابتة وتجهيزات بالفروع ولم يتم تنفيذها حتى تاريخ الميزانية ٢ ٨٥٨ ألف جنيه مصرى.

(١٣) أرصدة مدينة وأصول أخرى

٢٠٠٨/١٢/٣١ ألف جنيه مصرى	٢٠٠٩/١٢/٣١ ألف جنيه مصرى	
٤٦ ٨٧١	٥٢ ٤٣١	إيرادات مستحقة
٤ ٥٨٢	٥ ١٤١	مصرفيات مقنمة
٤٣ ٩٢٧	٢٦ ٦١٩	دفعات مقنمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٣٩٠ ٦١٢	٣٧٩ ٤٢٤	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء (بعد خصم فروق تقييم بلغ قدرها ١١ ٣٠٦ ألف جنيه)
٧ ٨٠٣	٩ ٠٦١	تأمينات وعهد
٤٦ ٥٧٧	٤٨ ٤٧٨	أرصدة مدينة متنوعة
<u>٥٤٠ ٣٧٢</u>	<u>٥٢١ ١٥٤</u>	الرصيد

(١٤) أصول ثابتة (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك)

الإجمالي ألف	أثاث ألف	أجهزة ومعدات ألف	تجهيزات وتركيبات ألف	وسائل نقل وإنتقال ألف	نظم آلية مكاملة ألف	مباني وتشاعات ألف	أراضي ألف	بيان
١٨٦٠٨٠	١١٥٩٦	١١٧٤٨	٩٩٣٥	١١٨٥٦	٥٧١٩٢	٧١١٩٢	١٢٥٩١	التكلفة في ٢٠٠٩/١/١
٥٢٣٥٤	٢٥٧١	٢٤٨٨	٥٦٧٦	١٢٣١	٥٦١٧	٣٤٧٧١	—	الإضافات خلال العام
(٨٣٤)	—	(٩)	—	—	—	(٧٨٥)	(٤٠)	الإستبعادات خلال العام
٢٣٧٦٠٠	١٤١٦٧	١٤٢٢٧	١٥٦١١	١٣٠٨٧	٦٢٨٠٩	١٠٥١٤٨	١٢٥٥١	التكلفة في ٢٠٠٩/١٢/٣١
٨٣٠٥٧	١٠٠٧٣	٨٢٢١	٤٣٠٦	٩٠٣٧	٣٧٢٩١	١٣٩٢٩	—	مجمع الإهلاك في ٢٠٠٩/١/١
١٣٢٤٥	٢٩٢	٧٧٢	١٧٢٨	١١٩٧	٧٥٨٨	١٦٥٨	—	إهلاك العام
(٢٢٩)	—	(٩)	—	—	—	(٢٢٠)	—	مجمع إهلاك الإستبعادات
٩٦٠٧٣	١٠٣٦٥	٩٠٨٤	٦٠٤٤	١٠٢٣٤	٤٤٩٧٩	١٥٣٦٧	—	مجمع الإهلاك في ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٤١٥٧٧	٣٨٠٢	٥١٤٣	٩٥٦٧	٢٨٥٣	١٧٨٣٠	٨٩٧٨١	١٢٥٥١	صافي للتكلفة في ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٠٣٠٢٣	١٥٢٣	٢٤٢٧	٥٦٢٩	٢٨١٩	١٩٨٠١	٥٧٢٣٢	١٢٥٩١	صافي للتكلفة في ٢٠٠٨/١٢/٣١

- خلال العام تم تغيير معدلات إهلاك بعض الأصول وهو ما أدى الى تخفيض إهلاك العلم المحمل على قائمة الدخل بمبلغ ٣٥٠٧ ألف جنيه مصري .
- تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبلغ ٩٦١٩ ألف جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حالياً إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

(١٥) أرصدة مستحقة للبنوك

٢٠٠٨/١٢/٣١ ألف جنيه مصري	٢٠٠٩/١٢/٣١ ألف جنيه مصري
٤٣١٨٥	١٤٧٦٧
٢٢٠٥٤٨	—
٢٦٣٧٣٣	١٤٧٦٧
١٨٩٥	٢٢٧٧
٣٢٤٤٧	٤٣٨٨٤
٣٤٣٤٢	٤٦١٦١

(أ) البنك المركزي
حسابات جارية
ودائع

(ب) بنوك محلية
حسابات جارية
ودائع لأجل

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧٧ ٢٢٧	٢٥ ٦٠١
٩٣١ ٨٠٣	٨٥٠ ٣٥٨
<u>١ ٠٠٩ ٠٣٠</u>	<u>٨٧٥ ٩٥٩</u>
<u>١ ٣٠٧ ١٠٥</u>	<u>٩٣٦ ٨٨٧</u>

(ج) بنوك خارجية
حسابات جارية
ودائع لأجل

الرصيد

(١٦) ودائع العملاء

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ ٤٣٤ ٠٨٩	٢ ٢٠٣ ٣٦٨
٥ ٥٤٦ ٠٩٠	٥ ٤٨٧ ٧٨٩
٢ ٩٧٧ ٢٣٤	٢ ٥٤٦ ٨٣٨
١ ٣٢٢ ٨٨٥	١ ٤٨٨ ١٤٠
٥٠٠ ١٠١	٦٥٧ ٤٥٠
<u>١١ ٧٨٠ ٣٩٩</u>	<u>١٢ ٣٨٣ ٥٨٥</u>

ودائع تحت الطلب
ودائع لأجل وبإخطار
شهادات ادخار وإيداع
ودائع التوفير
ودائع أخرى

الرصيد

(١٧) أرصدة دائنة والتزامات أخرى

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
ألف	ألف
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧٤ ٩٩٣	٦٠ ٠١٩
٧ ٢٤٩	٥ ٩٩٢
١١ ٦٦٨	١١ ٦٨١
٧٩٥	٨٦١
٣٣ ٢٦١	٦٤ ٣٤٧
<u>١٢٧ ٩٦٦</u>	<u>١٤٢ ٩٠٠</u>

عوائد مستحقة
إيرادات مقدمة
مصرفات مستحقة
دائنون
أرصدة دائنة متنوعة

الرصيد

(١٨) قروض طويلة الأجل

الرصيد في ٢٠٠٨/١٢/٣١ ألف جنيه مصري	الرصيد في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ألف جنيه مصري	المستحق خلال العام التالي ألف جنيه مصري	تاريخ الاستحقاق	سعر العائد	البيان
٥ ٠٠٠	٤ ٢٨٥	١ ٤٣٠	أغسطس ٢٠١٢	%٦	قرض لبنك التجاري الدولي
٢ ٠٠٠	١ ٧١٥	٥٧٠	أغسطس ٢٠١٢	%٦	قرض البنك التجاري الدولي
--	٢ ٨٠٠	--	نوفمبر ٢٠١٤	%٦	قرض البنك التجاري الدولي
<u>٧ ٠٠٠</u>	<u>٨ ٨٠٠</u>				إجمالي أرصدة القروض طويلة الأجل

تم التعاقد مع البنك التجاري الدولي للحصول على حصة من القروض التي يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي واللجنة الأوروبية لتنمية القطاع الخاص والمشاريع الزراعية للصغيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ويستحق على القرض عائد بواقع ٦% تدفع للبنك التجاري الدولي وفترة سداد تتراوح بين ٣-٥ سنوات و فترة سماح منتهيا من عام الى عامين لتوفير تمويل منخفض التكاليف لعملاء البنك و ذلك طبقا للعقد المبرم بين الطرفين وقد تم سداد القسط الأول والبالغ مليون جنيه مصري.

(١٩) مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩						
قروض إعادة تقييم أرصدة المخصصات						
الرصيد في	المستخدم	تحويلات بين	بالعملة	المكون خلال	الرصيد أول	البيان
آخر العام ألف جنيه مصري	خلال العام ألف جنيه مصري	المخصصات ألف جنيه مصري	الأجنبية ألف جنيه مصري	العام ألف جنيه مصري	العام ألف جنيه مصري	
٣ ٨١١	(٦٤ ٥٣٣)	١٣ ٠٦٠	(٥)	٤ ٨٢٦	٥٠ ٤٦٣	مخصص مطالبات محتملة
٥١ ٠٧٥	--	(١٦ ٥٢٦)	(٥٠)	--	٦٧ ٦٥١	مخصص الالتزامات العرضية
<u>٥٤ ٨٨٦</u>	<u>(٦٤ ٥٣٣)</u>	<u>٠ (٣ ٤٦٦)</u>	<u>(٥٥)</u>	<u>٤ ٨٢٦</u>	<u>١١٨ ١١٤</u>	

* محول إلى مخصص قروض (إيضاح ٩).

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

فروق إعادة تقييم

الرصيد في لقر	المستخدم خلال	تحويلات بين	أرصدة		الرصيد أول العام	البيان
			المخصصات	المكون خلال		
لعام	لعام	المخصصات	بالمصالح الأجنبية	العام	ألف	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٠ ٤٦٣	(١٠ ٠٢١)	—	—	٢٠ ٣٩٢	٤٠ ٠٩٢	مخصص مطالبات محتملة
٦٧ ٦٥١	—	٩ ٩٣٩	٢٥	١٧ ٦٣٧	٤٠ ٠٥٠	مخصص الالتزامات المرضية
١١٨ ١١٤	(١٠ ٠٢١)	٩ ٩٣٩	٢٥	٣٨ ٠٢٩	٨٠ ١٤٢	

(٢٠) حقوق الملكية

(أ) رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٢ مليار جنيه مصري .

(ب) رأس المال المصدر والمنفوع

- يبلغ رأس المال المصدر والمنفوع بالكامل ١ مليار جنيه مصري موزعاً على مائة مليون سهم قيمة السهم الإسمية عشرة جنيهات.

- بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٠٩/٦) بتاريخ ١٦ يوليه ٢٠٠٩ تمت الموافقة على إستدعاء الجزء المتبقى من رأس المال المرخص به للبنك وقدره واحد مليار جنيه مصري ، ليصبح رأس المال المصدر اثنتين مليار جنيه مصري وبما يساوي رأس المال المرخص به وقد تم تغطية كامل تلك الزيادة، وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٠ تم التأشير في السجل التجاري للبنك باجمالى تلك الزيادة ليصبح رأس المال المصدر و المنفوع ٢ مليار جنيه مصري موزع على مائتان مليون سهم.

(ج) إحتياطيات

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	
—	٢٤ ١١٧	إحتياطي عام *
٧٨ ٩٦٣	٩٤ ٧٠١	إحتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع لإيضاح تحليلي (١)
٧٨ ٩٦٣	١١٨ ٨١٨	

* قيمة المتبقى من مصاريف إصدار زيادة رأس المال من ١ مليار جنيه مصري الى ٢ مليار جنيه مصري.

- وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتم احتجاز ٥% من صافي أرباح العام لتغطية الاحتياطي القانوني ويتم إيقاف الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠% من رأس المال المنفروع ، ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الاقتطاع.
(ج - ١) احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٦٨ ٢٩٠	٧٨ ٩٦٣	الرصيد في ١/١
(٩٠ ٠٧٥)	١٥ ٢٣٨	صافي أرباح/ (خسائر) التغيير في القيمة العادلة (إيضاح رقم ١٠)
٧٤٨	—	صافي الخسائر المحولة الى قائمة الدخل نتيجة للاستيعادات
<u>٧٨ ٩٦٣</u>	<u>٩٤ ٧٠١</u>	

(٢١) التزامات عرضية وارتباطات

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٤٦٨ ٤٠٦	١ ٥٩٢ ٦٤٦	خطابات ضمان
١ ٣٢٤ ٩١٧	١ ٨٨٦ ٢١٩	إعتمادات مستنديه (استيرك وتصدير)
٣٩ ٠٠٠	٧٠ ٧٠٨	كمبيالات معاد خصمها
<u>٢ ٨٣٢ ٣٢٣</u>	<u>٣ ٥٥٤ ٥٧٣</u>	الإجمالي
(٤٢١ ٠٥٥)	(٥٧٣ ٩٦٧)	يخصم: غطاءات نقدية
<u>٢ ٤١١ ٢٦٨</u>	<u>٢ ٩٨٠ ٦٠٦</u>	الصافي

(٢٢) توزيعات أرباح

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٨	١٧٣	أوراق مالية بغرض المتاجرة
٢٤ ٧٧٨	٣٧ ٤١٨	أوراق مالية متاحة للبيع
١ ٢٠٤	١٦٨	أوراق مالية في شركات ذات مصلحة مشتركة
<u>٢٦ ٠١٠</u>	<u>٣٧ ٧٥٩</u>	الإجمالي

(٢٣) صافي دخل المتاجرة

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٦ ٣٢٧	٥ ٢٦٧	نتائج عمليات السوق الحرة
٣٢ ٣٠٤	٣٠ ٩٥٧	أدوات دين بغرض المتاجرة
(٣ ٥٠٨)	٢ ٢٠٧	أدوات حقوق ملكية بغرض المتاجرة
(٦٠ ٦٨٩)	٦ ٦٦٧	
<u>(٢٥ ٥٦٦)</u>	<u>٤٥ ٠٩٨</u>	الإجمالي

(٢٤) الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها (إلتزام) أصل
يتمثل رصيد الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فيما يلي:-

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
إلتزام	أصل	إلتزام	أصل	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(٤ ٢٢١)	—	(٥ ٧٢٧)	—	الأصول الثابتة (الإهلاك)
—	١ ٥٠٧	—	٤٣٠	المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والإلتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
<u>(٤ ٢٢١)</u>	<u>١ ٥٠٧</u>	<u>(٥ ٧٢٧)</u>	<u>٤٣٠</u>	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (إلتزام)
<u>(٢ ٧١٤)</u>	<u>—</u>	<u>(٥ ٢٩٧)</u>	<u>—</u>	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (إلتزام)

(٢٥) نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي (خسائر) العام

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي (خسائر) العام
—	(٢٠٠ ٠٠٠)	
<u>١٠٠ ٠٠٠</u>	<u>١٠٠ ٠٠٠</u>	المتوسط المرجح لعدد الاسهم
<u>—</u>	<u>(٢,٠٠٠)</u>	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي (خسائر) العام

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الاسهم على اساس عدد الاسهم القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ولم يتم الأخذ في الاعتبار أسهم زيادة رأس المال والبالغة ١٠٠ مليون سهم حيث تم التأشير بها بالسجل التجاري في ٣١ مارس ٢٠١٠.

(٢٦) تسويات لإحتساب سعر الضريبة الفعلي

٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
(كلى)	(جزلى)
(١٤٦ ٣٤٣)	
%٢٠	
لاشئ	
	١٤ ٤٨٨
	١٠٩٠
	١٤ ٣٨٣
	(٦٠٤)
	(٢٩ ٣٥٧)
لاشئ	
(٥١ ٠٧٤)	

صافى الخسارة المحاسبية	سعر الضريبة
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	عوائد مجتبه والمحصل من الديون المعدومة
مصرفات غير قابلة للخصم	تأثير المخصصات
تأثير الإهلاك	خسائر ضريبية مرحلة
إجمالى الفروق الضريبية	الضريبة على أرباح شركات الاموال
	الضريبة على عائد أنون الخزانه والسندات

(٢٧) إستحقاقات الأصول والإلتزامات

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
إستحقاقات خلال عام	إستحقاقات أكثر من عام
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤ ٦٦٧ ٧١٧	--
٢ ١٦٤ ٩٣٤	--
١١١ ٥٥٩	--
١ ٨٥٣ ٠٩٥	--
٣ ٤١٨ ٤٢١	٥ ٠٦٩ ٥٨٢
--	٢٣ ١٨٤
--	٤٢ ٢٨٥
١٤١ ٧٣٠	٢٧٩ ٤٢٤
١٢ ٣٥٧ ٤٥٦	٥ ٥١٤ ٤٧٥
٩٣٦ ٨٨٧	--
٩ ٨٣٦ ٧٤٧	٢ ٥٤٦ ٨٣٨
١٤٢ ٩٠٠	--
٢ ٠٠٠	٦ ٨٠٠
١٠ ٩١٨ ٥٣٤	٢ ٥٥٣ ٦٣٨

البيانات	
(أ) الأصول	
أرصدة لدى البنوك	--
أنون خزانه	--
إستثمارات مالية بغرض المتاجرة	--
إستثمارات مالية متاحة للبيع	--
قروض للعملاء	--
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	--
إستثمارات مالية فى شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	--
أرصدة مدينة وأصول أخرى	--

(ب) الإلتزامات	
أرصدة مستحقة للبنوك	--
ودائع العملاء	--
أرصدة دائنة والإلتزامات أخرى	--
قروض طويلة الأجل	--

(٢٨) أسعار العائد المطبقة خلال العام

بلغ متوسط معدلات سعر العائد على الأصول والالتزامات ٤,٧٠ % ، ٣,٨١ % على التوالي .

(٢٩) الموقف الضريبي

أ- الضريبة على أرباح شركات الاموال

- بالنسبة للسنوات ١٩٨٥/١٩٨٩ تم التصالح مع المأمورية وتم سداد المستحق.
- بالنسبة للسنوات ١٩٩٠/٢٠٠٢ تم الاتفاق مع مركز كبار الممولين باللجنة الداخلية على الربط وجارى تعديل الربط وترحيل الخسائر وسداد المستحق.
- بالنسبة للسنوات ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تم الاتفاق مع اللجنة الداخلية على الضريبة للمستحقة وورود الربط النهائي وجارى سداد المستحق.
- بالنسبة للسنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي وقد أسفر الإقرار الضريبي عن خسائر ضريبية طبقاً لأحكام قانون الضريبة رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وجارى فحص الأعرام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمعرفة مركز كبار الممولين.

ب- ضريبة كسب العمل

- تم الفحص الضريبي والتصوية حتى عام ٢٠٠٢ .
- الاعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٧ لم يتم الفحص بواسطة مأمورية الضرائب.

(٣٠) توزيع الأصول والالتزامات ، والالتزامات العرضية والإرتباطات

بالعملة الأجنبية الأرقام بالآلاف جنيه مصرى	بالعملة المحلية الأرقام بالآلاف جنيه مصرى	
١ ٣١٤ ٣١٢	٣ ٣٥٣ ٤٠٥	أولاً: الأصول
		أرصدة لدى البنوك
		قروض للملاء
٢٠ ٦٢٣	١٥٦ ٤١٣	قطاع زراعى
٩١٩ ٨٩٣	١ ١٦٩ ٣٩٤	قطاع صناعى
١ ١٦٥ ٠١٤	٢ ٢٧٨ ٣٢٩	قطاع تجارى
٦٠٠ ١٣٤	١ ٦٤٦ ٤٩٨	قطاع خدمات
٤٨ ٩٢٤	٤٦٧ ٥٩٧	قطاع عائلى
١٠٢ ٠٢١	١٦ ٩٣٥	قطاعات أخرى
٢ ٨٥٦ ٦٠٩	٥ ٧٣٥ ١٦٦	إجمالى القروض
٩٣٥ ٩٧٠	٩١٧	ثانياً: الإلتزامات
		أرصدة مستحقة للبنوك
		ودائع الملاء
٢٢ ٨١٣	٢٦ ٣٢٢	قطاع زراعى
٤٨٦ ٩٣٧	٩٣١ ٣٧١	قطاع صناعى
٢٥٠ ٠٩٧	٦٦٦ ٧٩٢	قطاع تجارى
٨٧٣ ٧٩٢	٣ ٧٥٤ ٣٤٩	قطاع خدمات
٩٥٥ ٧٩٣	٤ ٠٨٥ ١٠٥	قطاع عائلى
١٥٠ ٩٥٠	١٧٩ ٢٦٤	قطاعات أخرى
٢ ٧٤٠ ٣٨٢	٩ ٦٤٣ ٢٠٣	إجمالى ودائع الملاء
٨٥٩ ٤٧٦	٢ ١٢١ ١٣٠	ثالثاً: الإلتزامات العرضية والإرتباطات

(٣١) مراكز العملات الهامة

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
الأرقام بالآلاف جنيه	الأرقام بالآلاف جنيه	
فاتض (عجز)	(عجز) فاتض	
٢٩٠٧٠	(٣٢٠٥)	جنيه مصرى
(٢٨٠٨٧)	٤١٧	دولار أمريكى
--	٢١٥٨	جنيه استرلينى
(١٤٦١)	١٤٢	يورو
٤٧٨	٤٨٨	عملات أخرى

(٣٢) صناديق الاستثمار

قام البنك بإنشاء صندوق استثمار بنك قناة السويس - نو العائد التراكمى والتوزيع الدورى - حجمه ١٠٠ مليون جنيه مصرى ، وقد ساهم البنك فى الصندوق بعدد ١٠ آلاف وثيقة استثمار (٥٠%) ، القيمة الاسمية للوثيقة ٥٠٠ جنيه مصرى وبلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ٢٨٨,٤٧ جنيه مصرى.

قام البنك بإنشاء صندوق استثمار بنك قناة السويس الثانى (أجيال) - نو عائد دورى تراكمى - حجمه ١٠٠ مليون جنيه مصرى ، وقد ساهم البنك فى الصندوق بعدد ٥٠٠ ألف وثيقة استثمار بنسبة (٥٠%) ، القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصرى وبلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ١٠,١٤ جنيه مصرى.

(٣٣) المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذو العلاقة على نفس الأسس التى يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وأرصنتها فى تاريخ الميزانية فيما يلى:

٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	
ألف	ألف	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٩٧٠	١١١٠١	أرصدة لدى البنوك
٤٢٢٨٥	٤٢٢٨٥	إستثمارات مالية فى شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
٤١٨٣٩١	٤٣١٢٧٥	قروض للعملاء
١	١	أرصده مدينه وأصول أخرى
٤٤١٤٩٩	٣٣٢٠٠٠	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٧٨٨٧٩	٤٣٤٥٨٣	ودائع العملاء
٧٢٣	٧٠٢	أرصده دائنه والتزامات أخرى

(٣٤) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتشمى مع تبويب القوائم المالية للسنة الحالية.

تقرير مراقبي الحسابات
إلى السادة/مساهمي بنك قناة السويس

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك قناة السويس "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وكذا فوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة البنك ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري وتعديلاتها وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية لاختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٧ يونيو ٢٠٠٢ وتعديلاتها بما في ذلك تلك التعديلات المتعلقة بالاستثمارات المالية الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين والنوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

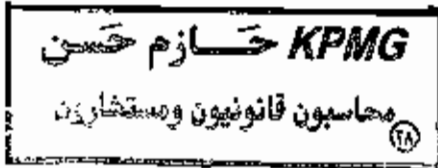
بمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقب الحسابات

مصطفى راغب

KPMG حازم حسن



طارق صلاح

BT وحيد عبد الغفار وشركاه



القاهرة في : ٥ مايو ٢٠١٠